



قــواعد منهــج التفكــير العلمــي عنــد الإمــام الغــزالي
دراسة تحليلية لمواجهة التيارات الفكرية في الغزالي
« إطلالة على وسطية التفكير عند علماء المسلمين »

Rules of the Scientific Thinking Approach of Imam Al-Ghazali: An Analytical Study for Confronting Intellectual ideology "An Overview of the Moderation of Thinking According to Muslim scholars"

تأليــــــف

أ . د / أحمد إسماعيل أبو شنب

أستاذ الدعوة والثقافة الإسلامية

وعميد كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا

جامعة الأزهر الشريف

بحث مقدم إلى :

المؤتمر الدولي الثاني لكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا

موقف أهل السنة والجماعة من التيارات والمذاهب الفكرية

الجهود – المناهج – القضايا

المنعقد في يوم

١٠ محرم١٤٤٣هـ

١٨ أغسطس ٢٠٢١ م

قواعد منهج التفكير العلمي عند الإمام الغزالي
دراسة تحليلية لمواجهة التيارات الفكرية
«إطلالة على وسطية التفكير عند علماء المسلمين»

أحمد إسماعيل أحمد أبو شنب
قسم الدعوة والثقافة الإسلامية، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية .
البريد الإلكتروني:AhmedIsmail.el.86@azhar.edu.eg

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة قواعد منهج الإمام الغزالي في التفكير، وذلك من خلال دراسة عدة قواعد أهمها، منطلقات المذهب الأشعري، توليد الأحجياتة من منطق الخصوم، الإحالة إلى دلالات التصريف الإلهي في بدائع الصنائع. الفروض الجدلية وصدق البراهين. ويهدف هذا البحث إلى بيان مقاصد الإمام الغزالي من منهجه هذا، والتي تظهر من خلال دفاعه عن رتبة الوحي، وتوفيقه بين العقل والوحي، وأخيرا إعلائه لقيمة الاجتهاد في مواجهة الفكر المتطرف. وكل ذلك بقصد الاستفادة من منهجه في واقعنا المعاصر. وانتهى البحث إلى عدة نتائج أهمها : تمكن الإمام الغزالي من الدفاع عن مذهب أهل السنة والجماعة لاسيما مدرسته الأشعرية العريقة. وكذلك تمكن الإمام الغزالي من معالجة الإشكاليات الفكرية التي واجهته في بيان رؤيته المقاصدية والمنهجية. وأوصت الدراسة بضرورة العناية بالتنوع العلمي والثقافي للدعاة إلى الله تعالى في مواجهة التحديات المحدقة بالدين والأمة . وكذلك ضرورة عناية المراكز البحثية والفكرية برصد الظواهر الفكرية ومعالجتها في حينها. وكذلك ضرورة العناية بدراسة التراث العلمي للإمام الغزالي والإفادة منه في مواجهة التحديات الفكرية.

الكلمات المفتاحية: الإمام الغزالي– التيارات الفكرية– المنهج– علماء المسلمين.

The title: Rules of the Scientific Thinking Approach of Imam Al-Ghazali: An Analytical Study for Confronting Intellectual ideology "An Overview of the Moderation of Thinking According to Muslim scholars"

Ahmed Ismail Ahmed Abu Shanab

Department of Da`wah and Islamic Culture, Faculty of Fundamentals of Religion and Islamic Da`wah, Tanta, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

E-mail: AhmedIsmail.el.86@azhar.edu.eg

Abstract

This research deals with the study of the rules of Imam Al-Ghazali's approach to thinking, through the study of several rules, the most important of which are the principles of the Ash'ari school of thought, Generate results from opponents' logic, Attribution to the divine power in the creations of the universe and the world. Argumentative assumptions and validity of evidence

This research aims to clarify the purposes of Imam Al-Ghazali from this approach, which appear through his defense of the rank of revelation, his reconciliation of reason and revelation, and finally his elevation of the value of ijtihad in the face of extremist thought. And all of this with the intention

of benefiting from his method in our contemporary reality.

The research concluded with several results, the most important of which are: Imam Al-Ghazali was able to defend the doctrine of Ahlus-Sunnah wal-Jama'ah, especially the Ash'ari school. Likewise, Imam Al-Ghazali was able to address the intellectual problems that confronted him and the interface of his time.

The study recommended the necessity of paying attention to the scientific and cultural diversity of the callers to God .Take advantage of this diversity In the face of challenges facing religion and Muslims. As well as the need for research centers to monitor intellectual phenomena and address them in a timely manner. As well as the need to pay attention to the study of the scientific heritage of Imam Al-Ghazali and benefit from it in facing intellectual challenges.

Keywords: Imam Al-Ghazali – Intellectual currents – Method – Muslim scholars

المقدمـــة

الحمد لله العليِّ الأعلى ، الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا ، والذي هدانا إلى شرعه الأسنى ، ومنهاجه الأسمى ، ومورده العذب الفرات الأنقى ، وأفاض علينا من فيض علمه ، بمحض حكمته ولطفه ، وعظيم تقديره ومنه ، وجليل إفهامه وعظيم علمه ، والذي تنزه عن الجواهر والأعراض والأغيار ، وتنزه عن الند والنظير والمثيل والكفء ، لا يُرتقى إليه بمفردات الوهم ، ولا يحام حول حظائر قدسه ، بمخالجات الحدْس ، ولم يُنل علمه بقذائف الظن ، ولا تدرك حكمته بالتخمين ، وصل اللهم على أشرف من خلقت ، وأعظم من أرسلت ، وخير من آويت ونصرت ، وأيدت وأظهرت ، وأنعمت وأوليت ، وعلى آله الكرام وصحبه الأخيار وتابعيهم وتابعي التابعين ومن نهج نهجهم واستقام على دينه ، واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعـــدفإن تراث الأمة بحر زخَّار ، وملهم بتار ، يحيي العقول والقفار ، ويبلج بالحق كل برهان ، ويقطع كل حجاج ، ويلزم كل مكابر ومعاند ، ويحيي موات الفكر ، ويبعث العلم من بين ركام الظنون ، وزيف الفلسفات ، وزيغ الخواطر ، ووهن التُّرَّهات ، ولقد من الله تعالى على أمة الإسلام بعلماء أجلاء ، أماطوا اللثام عن كوامن الفهوم ، واستنطقوا آي القرآن الكريم وسنة النبي العظيم بدقائق الأسرار ، ولطائف المعارف ، وعظائم العلوم ، ودقائق الإشارات ، ودلالات المعارج ، وبينات المسالك .

وقد كان الإمام الغزالي من أبرز المجددين الذين أحيوا علوم الدين ، وأرشدوا إلى الحق واليقين في فترة استشرت فيها جدليات المتكلمين حول قضايا الاعتقاد ، ونظريات الفلاسفة التي غرقت أحيانا في عقليات مجردة انقطعت عن الوحي الإله الكريم ، فأغربت في التصور ، ونبتْ عن الحكمة في الاستنتاج ، وغرقت أحيانا أخرى في أوهام التشبيه والتجسيم والحلول ، وماجت في أطروحات الماديين والدهريين ، فحرمت لطائف التأمل والتدبر ، وضلت النظر والاستدلال .

في غضون هذا الجدل الصاخب وهذه الموجات العاتية التي اختلط فيها الوهم بالعلم ، والخرص بالظن ، والخيال بالواقع نصب الإمام الغزالي موازين أهل الحق التي تمثلت في مقررات مذهب أهل السنة والجماعة من الأشعريين والماتريديين وأهل الحديث بمنهج علمي دقيق اتسم بالتوازن والانضباط والمرونة والاحتواء ، والاستبصار

والاستنهاض ، والنقض والبناء . وقد تميز منهجه بالحفاظ على مصدرية النص الديني وتقديره قدره ، ووضع العقل في موضعه الصحيح ينظر ويتأمل ويتدبر قضايا الدين في حراسة النص وضوابط التفكير ، يقرر تارة المفاهيم الصحيحة ، وينفي تارة أخرى عبار الفكر ، وأغاليط الرأي ، ويقيم الحجة ويلزم المخالفين المحجة .

كما تميز منهج الإمام الغزالي بمفردات لم تتوفر لغيره فتميز بقوة التوليد ودقته ، وقوة الفروض الجدلية وصدق دلالاتها ، وقد مثل مذهبا وسط بين النقل والعقل ، في إطار من التأويل الدقيق لما أشكل ظاهره على العقل فهمه ، وتعذر حمله على ظاهره لمعارضته أصل التنزيه . وتميز بصدق براهينه ، وقوة احتجاجه ، ودقيق قياسه ، والاحتمالات والترجيحات ، ومقابلاته الصورية واستنطاقه دلالات الكون والحس ، وإحالاته إلى الواقع والمشاهد . كما تميز منهجه بقوة مقاصده ودقيق فهمه لإشكالات الفكر ومشكلات المجتمع .

ونظرا لهذا قررت دراسة منهج الإمام الغزالي في التفكير العلمي في مواجهة التيارات الفكرية العاتية في عصره ولتمثل إطلالة قوية على العصر الحديث نفيد منها في معالجة قضاياه الدينية والفلسفية والعلمية .

والله تعالى من وراء القصد ،،

عشاء الخميس 2021 / 4 / 1
19 شعبان 2442

خطة البحث

هذا وقد تضمن البحث ما يلي :

التمهيد: الإشكاليات الفكرية التي واجهت منهج الإمام الغزالي . وتتمثل هذه الإشكاليات في ما يلي:

١ – التأويل وظواهر النصوص .

٢ – الطرح العقلي المجرد .

٣ – الأطروحات المادية الإلحادية .

المبحث الأول : قواعد منهج الإمام الغزالي في التفكير العلمي.

١ – منطلقات المذهب الأشعري .

٢ – دقة التحرير المفاهيمي وإيضاح الدلالة .

٣ – القياسات العقلية والمقابلات الصورية .

٤ – توليد الأحجبة من منطق الخصوم .

٥ – التقارب الدلالي والاحتمالات الترجيحية .

٦ – الإحالة إلى دلالات التصريف الإلهي في بدائع الصنائع .

٧ – الفروض الجدلية وصدق البراهين .

٨ – التأويل فيما يوهم ظاهره التشبيه .

المبحث الثاني : مقاصد منهج التفكير العلمي عند الإمام الغزالي .

١ – الدفاع عن رتبية النص .

٢ – التوفيق بين العقل والنقل .

٣ – إعلاء قيم الاجتهاد لمواجهة الفكر المتطرف .

الخاتمة : وتشمل :

أولاً : أهم النتائج .

ثانياً : التوصيات .

الإشكاليات الفكرية التي واجهت منهج الإمام الغزالي في مواجهة التيارات الفكرية في عصره

لا مرية أن منهج الإمام الغزالي في التفكير العلمي في مواجهة التيارات الفكرية في عصره قد واجهه عددا من الإشكاليات الفكرية التي فرضت نفسها على واقع معالجاته دفعته إلى الابتكار والإبداع في رؤاه النقدية ، فضلا عن إعادة النظر في منهج التفكير العلمي من حيث رسم قواعد منهجية تتناسب مع تحديات الأطروحات العقدية والفكرية والفلسفية الطافرة بقوة في زوايا النظر تارة والتنظير لمذهب أهل السنة والجماعة تارة أخرى لم تتوفر لكثير من علماء عصره حققت له التميز المنهجي في العرض والتحليل والنقض ، وكان التحدي الحقيقي للإمام الغزالي يكمن في كيفية التكوين التأسيسي لمنهج يستوعب التحديات ويتفاعل معها بقوة إيجابية فريدة ، وقد أثار هذا المأزق الفكري طاقات الإمام الغزالي وقدراته الذهنية لرسم ملامح هذا المنهج وتصوراته التكوينية البنائية القوية على مسارات التحديات المتنوعة .

والحق أن الصعوبة التي واجهت الإمام الغزالي فيما أرى أنه لم يكن يواجه نمطا فكريا محددا ، يكون من الميسور مواجهته ، وإنما كان يواجه أنماطا متعددة وأطيافا مختلفة من حيث البنى الفكرية والمقاصد والتوجهات من جانب ، ومن جانب ثان : فإن هذه الأنماط الفكرية كانت قد استشرت وعمت ، فأثرت بقوة على مجالات الفكر المختلفة هنالك . ومن جانب ثالث : أن هذه التحديات لم تقتصر على مجرد الفكر العقلي ، إنما امتزجت بقضايا الاعتقاد والقناعات ، بتصور الكون والنشأة والمآلات والمصير ، وهي قضايا شائكة دون مواجهتها خرط القتاد.

هذا فضلا عن مشكلات فقه النصوص الخبرية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فيما يتعلق بالصفات الإلهية وتنزيه ذات الله تعالى عن موهمات التشبيه والتجسيم الذي دار حوله جدليات كثيرة في أروقة الفكر الإسلامي آنذاك .

وسوف أعرض فيما يأتي هذه الإشكاليات ، محاولا قدر الإمكان التركيز على جوهرها دونما بسط في سرد وجوهها ، وتصوير مشاهدها العقلية ، نظرا لمواجهتها أثناء الدراسة المنهجية لقواعد منهج التفكير العلمي عند الإمام الغزالي ومقاصده، وتتمثل على

سبيل الإجمال فيما يأتي:

١ – إشكالية فهم ظاهريات دلول النصوص الخبرية .

٢ – إشكالية الطرح العقلي المجرد .

إشكالية الأطروحات المادية الإلحادية .

أولاً : إشكالية فهم ظاهريات دلول النصوص الخبرية .

لقد ألفت ظاهريات الدلالات النصية بظلالها على العقلية الإسلامية ، فشهد فقه دلولها موجات من الجدل حول ما إذا كان المراد منها ما يوحيه ظاهر النص دون تصرف في فقهها ، أو كان المراد من دلول غير حقيقية الظواهر النصية الخبرية تتحملها دلالات ألفاظ اللغة العربية وتفرضها قاعدة التنزيه – تنزيه الذات العلية عن موهمات التشبيه والتجسيد والمثلية، لاسيما أن هناك شواهد قرآنية تدعم قاعدة التنزيه وتجوز حمل الدلول على المجاز اللغوي دون إرادة حقيقية اللفظ كقول الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (١) ، وقول الله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ (٢) .

وقد مثل هذين الاتجاهين « الحقيقة » الكامنة في التسليم بظاهر النص أم (المجاز) القائم على التأويل عدة استفهامات تستنبطن المواقف العقدية للقائلين بهما ، وهذه الاستفهامات هي :

هل يعتبر التأويل عبثا بظواهر الدلول النصية ؟ أو هل يقدح التأويل في قداسة النص القرآني ؟ وهل يعتبر التأويل تحكما في دلالات آي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ؟ أم هل يعتبر مصادرة لدلالات النصوص الظاهرة ؟ وهل يمثل التأويل جرأة على النص أم يمثل تعطيلا لدلالاته .

وطائفة أخرى من الاستفهامات تمثل وجهة نظر القائلين بضرورة التأويل تتمثل فيما يأتي : هل تفويض العلم إلى الله تعالى بحقيقة ظواهر الدلالات بعد الإثبات كاف في صرف التشبيه والتجسيم والمثلية عن الله تعالى ؟ وهل التأويل مخالفة شرعية ؟وهل هو

---

(١) الشورى : ١١ .

(٢) سورة الإخلاص .

قادح في الاعتقاد مناف للإيمان ، ألم تشهد له قاعدة التنزيه ؟ ألم تحتمله اللغة ؟ ألم تدل عليه بعض دلالات آي القرآن الكريم وروايات السنة النبوية الشريفة ؟ ألم يكن التأويل صارفا عن موهمات ظواهر النص بالتشبيه ، وطالما أن بعض نصوص آي القرآن الكريم تشهد له وتجيزه وتتحمله وجوه اللغة ، أفلا يكون مسلكا أقوم في دفع التخيل ودفع الإيهام ونفي التشبيه عن ذات الله تعالى ؟ .

ولعل هذه الاستفهامات تصور خواطر القائلين بالتفويض بعد الإثبات الخبري وتستبطن هواجسهم من التأويل ، وفي الجانب الآخر لعلها تميط اللثام عن كوامن تخوفهم من حمل النصوص الخبرية على ظاهر دلولها فتفتح باب التجسيم متجاوزة حدود التشبيه ، ويمثل هذا جرأة على ذات الله تعالى وصفاته .

والمشكلة لا تكمن في إيمان هؤلاء وأولئك بنصوص القرآن الكريم وروايات السنة النبوية الشريفة ، فلا يشك مؤمن في إيمانهم ، وإنما تكمن في تصور كل منهما لمنهج الآخر في تلقي الصفات الخبرية ، وأيهما أسلم يصرف التشبيه والمماثلة للحوادث ، ولو دققنا النظر لوجدنا أن كلا منهما يؤمن بأن الله تعالى ليس كمثله شيء لكن موقف كل منهما يختلف عن الآخر فمن يرى أن التفويض أسلم ومن يرى أن التأويل أنزه ، وأحفظ ، بل يراه أسلم من التفويض ، وكان مثار الخلاف بينهما قائم على أي الأمرين أسلم التفويض مع الإيمان أم التأويل مع الإيمان ؟ .

وكأني بالإمام الغزالي يقدح زناد فكره ، ويجتهد في فقه القضية ويغلب نظره في النصوص الواردة وفق مذهبه الأشعري ليرجح أيهما أصون للاعتقاد من التشبيه والمماثلة؟ لاسيما أن هناك من معاصريه من تعدى الإثبات الخبري وتجاوز اعتقاد السلف إلى إثبات الصفة على نحو يشابه صفات الحوادث في إثبات يد حقيقية وعين حقيقية ومسمع بآلة وبصر بآلة ، وينزع إلى إثبات الجارحة لله تعالى ، وهؤلاء هم المشبهة والمجسمة .

وطالما أن التأويل تؤيده النصوص وتشهد له قاعدة التنزيه فالتأويل عنده أسلم من حمل الدلول على ظواهر الإخبار والقاعدة أنه عند إيهام ظاهر النصوص التعارض في قضية التنزيه ، فالأولى التعارض ، وليس دون التأويل هنا صارف .من ثم انتهج الإمام الغزالي منهج أهل السنة والجماعة في التأويل ودقق في التنظير للمذهب الأشعري لما فيه من دفاع عن العقيدة الإسلامية ضد غوائل التشبيه والتجسيم ومماثلة الحوادث .

« لقد توسط أئمة المذهب الأشعري في علاقة العقل بالنقل مع الانتصار لمنطق الشرع ، فبعد التسليم بأن العقائد الإسلامية ثابتة شرعا ابتداءً توسل أئمة المذهب بالعقل دفاعا عن تلك العقائد بمقتضى أن السمع لا يوجد المعرفة بل يوجبها ، فالنقل يوجب المعرفة والعقل يفهم ما أوجبه النقل » (١) .

ولعلنا في ضوء ما حللته من موقف المفوضة والمأولة وهذا النص الذي سقته شاهدا لبيان الوجه الحق في القضية نكون قد وقفنا على جوهر هذه الإشكالية وعرفنا كيف عالجها الإمام الغزالي .. وأن هذا اقتضى منه تجديد البنية المنهجية للتفكير العلمي ليؤهل إلى استيعاب أدق وفهم أعمق للنصوص ، طالما أن العقل مخاطب بفقه النص .

ثانياً : إشكالية الطرح العقلي المجرد .

مثل الطرح العقلي المجرد إشكاليات فكرية طفرت على الساحة الفكرية في عصر الإمام الغزالي ، وقد كانت أطروحاته من كبريات التحديات لما مثلته من قضايا جدلية خطيرة في تصور قضية الخلق ونشأة الكون ومصادرة إمكانية بعث الإنسان بعد الموت ، بل ذهب إلى إنكار ما وراء الحس وما لم يخضع للمشاهدة والتجريب ، وبالغ متبنوا هذا الطرح في دور العقل واعتباره مصدرا مستقلا للمعرفة ، في حين ناقض آخرون هذا الطرح العقلي ، وشككوا في قدرة العقل على فهم الماورائيات باعتبارها خارج دوائر إدراكه ، بل قطعوا بعدم قدرة العقل على ذلك ، وافتقاره بالضرورة إلى ما يزوده بمعارف غيبية ، ومن يكشف له أسرار الغيب .

ويصور هذه الإشكالية طائفتان من الاستفهامات تتمثل في الآتي :

الطائفة الأولى في تصور العقليين : ألم يكن العقل هو القوة المدركة المميزة بين الخير والشر ، والحسن والقبح ؟ أليس بقادر على فحص الظواهر الكونية وتحليلها ؟ أليس قادرا على التأمل والنظر ؟ أليس العقل هو القوة المخاطبة بنفي الجهالة عن الإنسان ؟ أليس بقادر على القياسات العقلية والتقريب بين المتناظرات بالبحث في

---

(١) المذهب الأشعري أساسياته ومقاصده . مقال للدكتور : عبد القادر بطار ، مؤسسة مُحَّد السادس للعلماء الأفارقة Fmeoa.org ، تاريخ النشر ٢٠١٩/٥/١٠ ، وقد استشهد بكتاب الملل والنحل للشهرستاني ٤٢/١ .

العلل الجامعة بينها للبحث في التصديقات وتحقيق اليقين ؟

أما الطائفة الثانية في تصور الدينيين ، لاسيما فلاسفة المسلمين المعتدلين والمتكلمين فتتمثل في : هل العقل كاف للمعرفة ، وهل تصديقاته يقينية بإطلاق؟ ألم يتطرق إليه التخيل والوهم والحدس والظن ؟ وهل هو مخاطب بوضع الدين ؟ هل يمكن أن يكون مصدراً لعلم الإلهيات ؟ ألم يكن العقل قاصر الإدراك ؟ ثم ألم تكن مدركاته ناقصة ، ألم تكن معارفة منتقرة إلى الحواس ؟ م ألم تكن معرفة الحواس محدودة بحدود خواصها ؟ أليس الله تعالى هو مصدر الوحي والدين ، وأنه منزل الكتب ومرسل الرسل ؟! ثم ألم يتناقض العقل في معرفة الحسن والقبيح ؟ فيتنافر في المحسَّنات ويتناقض في المقبحات ، ويستحسن طرفي النقيض ، فينقض صور احسن أحيانا ويحسِّن شحوب القبح ، ومن القواطع حيرة العقل وتردده وتوقفه وإحجامه وإقباله وإدباره في محاولة التعرف على ذاته وبنيته وموقعه من النسيج الإنساني الحي ، وكأني بالغزالي بحال العقل ينطلق من كيان الجسد في بواكير الصباح وضوء النهار الهادي يبحث عن ذاته فلم يجدها ، رغم أنه يدرك قيمة البحث ويتحرى له ، ثم يتسلل إلى ظلام الفكر كالخنفساء التي تدرك أنها تتحرك في مسارها ، لكن لا تعرف كيف ؟ ولا ترى ذاتها.

وقد يقع العقل حائرا بين تناقضات هذه الاستفهامات لا يجد لها حلا ، ولو تأمل وأمعن النظر لأدرك أنه في حاجة لمصدر يهديه ، ويخرجه من حيرته من تحت ركاميات هذه التناقضات ، وضبابيات الصور الفكرية المجردة التي التبست فيها نواصع الفكر بشحوبه ، وقواطعه بظنونه ، وأدلته بخرصه ، ويقينياته بحدسه ، ولأدرك أن نتاجه الفلسفي المجرد ، واعتماده على الحواس دفعه ليتأمل الكون – وبعد التسليم بالخالق الصانع – بلا مدبر ولا متصرف .

وقد مثلت أطروحات العقل المجرد – بصورة تجنح إلى القطع وتأبى نقض بنيتها الواهية ونسيجها المتهالك – مثلت إشكالية فكرية أمام الإمام الغزالي ، تقتضي الاجتهاد في مدارستها واستكناهها ، ومعرفة مقاصدها ، ولكن بمنهجية أسلم وأدق وأعمق مما كان سائدا في عصره في نقض هذه اطروحات فأبدع في إرساء منهج علمي قويم مكنه من نقضها ، وإلزام أربابها الحجة ، بعد أن أقام البرهان على بطلانها .

ولم يكتف بمجرد الدفاع عن الدين بالرؤية الدينية الذاتية ، اي من خلال آي القرآن الكريم والسنة الشريفة وإنماء بدراسة آراء الخصوم ونظرياتهم العقلية المجردة وكشف مواطن الخلال فيها وبيان مثارات النقد.

ولا يُظن أن الإمام الغزالي كان ضد العقل بإطلاق ، وإنما كان ضد أن يكون العقل مجرد مصدر للتعرف على الكون وتصور الوجود والمالات ، فقد عظم الغزالي مكانة العقل باعتباره المكلف بفقه الوحي الإلهي ومصدر من مصادر تلقي البلاغ الإلهي من الرسل عليهم السلام .

ثالثاً : إشكالية الطرح المادي الإلحادي :

ولا ريب أن هذه الإشكالية واحدة من كبريات التحديات الفكرية التي واجهت الإمام الغزالي في عصره ، فمن قائل بقدم المادة وأنها أوجدت ذاتها ، وأن خواصها هي المؤثرة في طبائع الأشياء ، وأن الأسباب موجبة للتكوين مؤثرة بذاتها ، فالمسبَّب مرتبط بحيوية السبب مرهون به ، وسيطرت على العقول فكرة التولد الذاتي للكون فأقصت الإله عن قضية الخلق ، وعزلته عن تدبير شؤون الكون ، لتقترب بذلك عن تخرصات الدهريين الذين نسبوا الوجود والفناء إلى الدهر ، والطبيعيين الذين نسبوا الخلق والتكوين إلى الطبيعة فأنكر كل منهما الإله وبالطبع أنكروا التدبير والتصريف والعناية الإلهية بالإنسان والكون .

وقد أدرك الإمام الغزالي أن من تناول الدفاع عن قضايا الدين لم يُعْن بدراسة جواهر قضايا الخصوم ومهاياها ، وإنما اهتم فقط بالردود مما جعل منها ردودا ظاهرية في جل رؤاها وتصوراتها م تسبر أغوار هذه القضايا ولم تحلل مقدماتها وتنقض نتائجها بمنهج علمي متميز ، فراح يؤسس منهجه على قواعد علمية لعلني قد وفت في استنباطها وبيانها مستدلا على كل قاعدة منها بنصوص من مؤلفاته باسطا إيضاح مفاهيمها والتأصيل لها .

والحق أن هذه القواعد المنهجية ميزت منهج الإمام الغزالي في الدفاع عن مذهب أهل السنة والجماعة ، وأبرزت دوره وجهوده في الدفاع عن الإسلام ، وجعلته منهجا ثريا قادرا على استيعاب هذه الإشكاليات وغيرها والتعامل معها بتؤدة وروية ، ورؤية عقلية مستنيرة منضبطة بضوابط الشرع .

المبحــث الأول

قواعـد منهـج التفكـير العلمـي

عنـد الإمـام الغـزالي

لا مرية أن انضباط المنهج يتمخض عنه فكر منضبط ، وأن صحة النتائج من صحة المقدمة ، وأن البرهان الصادق ناشئ عن دقة التصور ، وثراء الدلالات النصية متولد من إمعان النظر ودقة التأمل ، وأن حسن الاشتقاق المعنوي وثراء التفريع مترتب على الفقه الدقيق الأصول ، وأن التعقيد والتأصيل متوقف على توهج المعقولات في أذهان الناظرين ، وأن حجج العقول متوقفة على قوة التصريف من حيث تقليب النظر في أوجه الدلالات ، وأن الطرح الفكري في المناظرات العقلية والقياسات الذهنية يتوقف على قوة فهم التناقضات الفكرية والتشقيقات الجدلية لدى الخصوم وأن ثراء مسارات النقد والتنظير يتوقف على الفهم العميق والفقه الدقيق للتناظر والتفكير الدلالي ، ومدى التوافقات والاختلافات والمواءمات والتناقضات ، والدلالات الظاهرة للنصوص وأوجه الاستدلال المعكوس في حجج المغايرين للرأي وبراهينهم ، وأن قوة بنية الطرح العقلي وتهافتها قائم على انسجام المدركات في عقل المدرك ، ونصوع صور الاستدلال في ذهن المناظر ، وأن سرعة ترتيب الأفكار وتصنيفها متوقف على توهج الصور الفكرية ، وانقداح عناصر الاستدلال في المخيلة ، وأن ثراء الفكر قائم على قوة التخييل .

ولا مرية أن الإمام الغزالي قد أدرك أن نضوب المخيلة لا ينتج عنه إلا صور فكرية شائهة الأجنة وأمشاج دلالية ناقصة التكوين ، ونسق استدلالي متهاوٍ وصور فكرية بالغة الضعف طيَّعة التفكيك ، وأن الصراع بين القيمة واللاقيمة، والإدراك واللاإدراك، والوعي والوعي نسيج متناقض لا يمكن أن يجمعه دليل أو يقره عقل ، أو يستسيغه منطق مما يؤدي بالمدركات إلى مجاهيل الفكر وغياهب الرأي .

كما أدرك الإمام الغزالي أن جموح العقل ، وتمرده على الضابط ، وانعتاقه من القيود النصية والعقلية يؤدي به إلى ضبابية التصور وضحالة الرؤية ، وأن غياب منطق الحكمة عن عمليات التفكير العقلي ، ضرب من العبث ، واعتساف في التأويل ، وجهالة في التفسير النصي وإسفاف في الطرح الذهني .

من ثم صاغ الإمام الغزالي من بنية النصوص الدينية الأصيلة – القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة – قواعد منهجية غاية في الانسجام أسس عليها منهجا فكريا بديعا في الانضباط مثل منهجية معتدلة وسطية تنفتح على سائر الآراء والعلوم والمعارف لتأخذ أحسنها وترشده وتنقض شاردها ، وتهذب قاصيها وواردها ، معبر عن روح المذهب الأشعري في عرض قضايا الدين الإسلامي ونقض آراء الفلاسفة ومعتقدات الباطنية ونزوعاتهم الفكرية ، وشطحات العقليين ، وعثرات الدهريين ، ومزالق الزنادقة والدهريين ، ومهاوي الطبعيين والملاحدة .

وفيما يلي أتناول بيان قواعد منهج التفكير عند الإمام الغزالي ، والمتمثلة إجمالا فيما يأتي:

١ – منطلقات المذهب الأشعري .

٢ – دقة التحرير المفاهيمي وإيضاح الدلالة .

٣ – القياسات العقلية والمقابلات الصورية .

٤ – توليد الأحجية من منطق الخصوم .

٥ – التقارب الدلالي والاحتمالات الترجيحية .

٦ – الإحالة إل دلالات التصريف الإلهي في بدائع الصنائع .

٧ – الفروض الجدلية وصدق البراهين .

٨ – التأويل فيما يوهم ظاهره التشبيه .

المطلب الأول

منطلقات المذهب الأشعري

إن المتأمل المدقق في فكر الإمام الغزالي من خلال مؤلفاته العلمية التي أثرت الحركة العلمية والفكرية في الوسط الإسلامي في أروقة العلم ومجالاته المختلفة وميادينه المتنوعة يستطيع أن يدرك أن الإمام الغزالي قد حافظ على مقررات المذهب الأشعري كأحد مذاهب أهل السنة والجماعة في تقرير قضايا الدين ومواجهة الآراء الباطلة والفرق المختلفة لأصول الدين وقواعد المذهب . ومن هذه المقررات في المذهب ما يأتي :

١ – **صدارة النص** : من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مع ضرورة

اعتبار الرتبة لكل منهجا حيث إن القرآن الكريم له حق الصدارة والاحتكام إليه في الإثبات والنفي ثم يليه :

١ – نصوص السنة النبوية الشريفة .

٢ – الإجماع .

٣ – العقل الصحيح .

٤ – الفطرة السليمة .

قضية التأويل صياغة لأصل التنزيه : ويلجأ إلى التأويل وهو صرف اللفظ عن ظاهر دلالته إلى دلالة أخرى يحتملها النص لاقتضاء قرينة موجبة لذلك تحتويها اللغة ويراها العقل لازمة من لوازم التنزيه الإلهي عما لا يليق في حق الله تعالى مما يوهم حمل ظاهر دلالته التشبيه والتجسيم .

على أن أصول المذهب تتمثل في كون مؤسسة – الإمام أبو الحسن الأشعري – « مؤتما بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، متمسكا بالدلائل العقلية والشواهد السمعية » [١] ، وقد قال : « قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا ﷻ وبسنة نبينا ﷺ وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة المحدثين ، ونحن بذلك معتصمون»[٢] ، وهذا يبين أن مصدر الإثبات عنده القرآن الكريم والسنة الشريفة .

ويتضح من هذا أمران :

أولهما : منهج الإثبات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ثانيهما : منهج الاستدلال ويتضمن أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم والمحدثين . على أن ثمة فرقا بين الإثبات والاستدلال ، فالإثبات متعلق بثبوت القضايا ، والاستدلال متعلق بالاشتهادات والإيضاحات.

---

(١) عيون المناظرات للإمام اللسكوني تحقيق سعد غراب مع مقدمة وفهارس ص ٢٥- ٣٠ منشورات الجامعة التونسية ١٩٧٦م وراجع مقال: عبد القادر بيطار بعنوان الإمام المجدد أبو الحسن الأشعري WWW.ARRABITA.MA

(٢) الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق د / صالح التميمي – دار المسلم للنشر – الرياض ، ط : ١ / ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م .

ومن الدلالة على أن الإمام الغزالي كان ينطلق من منطلقات المذهب الأشعري في تقرير مسائل الاعتقاد وقضايا الرأي قوله : « أما بعد : فقد سألتني أرشدك الله عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة واليد والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار، وما يجري مجراه مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها ، وأنهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف ، وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف ، وأن أبين ما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه في هذه الأخبار ... » (١) .

ولم يخرج مذهب الأشاعرة عن اعتقاد السلف الصالح في تلقي آي القرآن الكريم وروايات السنة النبوية الشريفة وسائر الآثار والأخبار لاسيما التي تتعلق بالصفات الخبرية عن الله تعالى والتي يوهم ظاهرها التشبيه أو التجسيم ، ويعتمد مذهب السلف الصالح على سبع قواعد منهجية في التلقي والمعرفة « وهي :

١ – التقديس ويعني به تنزيه الله تعالى عن المثلية والتشبيه .

٢ – والتصديق بما أخبر به الشارع على الوجه الذي قاله وأراده .

٣ – الاعتراف بالعجز . وهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته ، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته .

٤ – السكوت : وهو عدم الخوض فيما لا علم له بكيفيته والسؤال عن كهنه وماهيته .

٥ – الإمساك وهو ألا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل .

٦ – الكف : وهو أن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه .

٧ – التسليم لأهله : فألا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله ﷺ أو على الأنبياء أو على التصديق والأولياء » [٢] على أن المذهب الأشعري وهو أحد مدارس مذهب أهل السنة والجماعة لم يشذ عن هذا النهج ، ولم يخالف منهج أهل السنة والجماعة القائم على قاعدة التنزيه أي تنزيه الله تعالى عما لا يليق به.

---

(١) الجام العوام من مجموعة رسائل الإمام الغزالي ص ٤١ ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ .

(٢) الجام العوام – مجموعة رسائل الإمام الغزالي ص ٤٢ بتصرف شديد .

ومن منطلقات المذهب الأشعري ما يأتي :

١ – (حمل النصوص على ظاهرها وعدم التأويل إلا لضرورة التنزيه ومنها نصوص الصفات الخبرية التي أخبر الله تعالى بها عن نفسه .

٢ – تأييد العقيدة بالأدلة العقلية حيث الشواهد والبراهين التي تدعم ذلك .

٣ – تأويل الصفات الخبرية الموهمة بـ السيطرة والإحاطة والقدرة والذات .

٤ – القرآن الكريم كلام الله تعالى القديم باعتباره كلاما نفسيا قائما بذاته تعالى وهو صفة من صفاته سبحانه ، أما الأصوات والحروف فهي حادثة .

٥ – أفعال العباد في خلق الله تعالى والإنسان يكتسبها بالقدرة التي خلقها الله تعالى فيه .

٦ – رؤية الله تعالى بالأبصار ثابتة في الآخرة .

٧ – مرتكب الكبيرة يظل مؤمنا لكنه يعاقب في الآخرة .

٨ – الحوض والميزان والبرزخ والشفاعة حق) (١) .

ويقول الإمام الغزالي :

« اعلم أن الوقوف مع الخلق والنفس حجاب عن الحق ورؤية الأفعال شرك ، لأن أفعال العباد مضافة الى الله تعالى خلقا وإيجادا والى العبد كسبا ليثاب على الطاعة ويعاقب على المعصية ، فحين تعلق العبد بشيء ما يوجده الاقتدار الإلهي يسمى كسبا . هذا مذهب أهل السنة ، فقدرة العبد عند مباشرة العمل لا قبله ، فحينما يباشر العمل يخلق الله تعالى له اقتدارا عند مباشرته فيسمى كسبا . فمن نسب المشيئة والكسب الى نفسه فهو قدري ، ومن نفاهما عن نفسه فهو جبري ، ومن نسب المشيئة الى الله تعالى

---

(١) ينظر : المختار من شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد . تأليف : الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام إبراهيم البيجوري ص ١٠٧ وما بعدها . الأزهر الشريف – الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م ، ومقال عن أصول المذهب الأشعري على الشبكة العنكبوتية : Alsharaa.bolgspot.com.

والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. للباقلاني، تحقيق : زاهد الكوثري ص ٢٢ وما بعدها – مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط : ٣ / ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م .

والكسب الى العبد فهو سني صوفي رشيد » (١) .

ويقول : « ... وأما أهل السنة والجماعة : فإنهم سلكوا الطريق الوسط ، وأثبتوا صفات الله – تعالى – كما وردت من غير تشبيه ولا تعطيل » (٢) ، ويقول في موضع آخر في مسالة الصفات : « فالأشعرية يقولون الحق سبحانه وتعالى حي بحياة ، عالم بعلم ، قادر بقدرة ، مريد بإرادة ، سميع بسمع ، بصير ببصر متكلم بكلام » (٣) .

ثم يقول : « واعلم أن الصفات السبع عند الأشاعرة معان زائدة على مفهوم الذات ، وهي ثابتة الأعيان والأحكام ، ومعنى ثبوت الأعيان أنها ليست نفس الذات ولا خارجة منها . وقال غيرهم من المحققين : إنها نسب وإضافات ثابتة الأحكام معدومة الأعيان ، ومعنى كونها معدومة الأعيان أنها ليست زائدة على مفهوم الذات . وقال غيرهم من السادة : اعلم أن الأسماء والصفات نسب وإضافات ترجع إلى عين واحدة ، إذ لا كثرة هناك بوجود أعيان زائدة على الذات المقدسة ، كما زعم من لا علم له بالله تعالى من بعض النظار . فلو كانت أعيانا زائدة وما هو إله إلا بها لكان معلولا لها ، فلا يخلو أن تكون هي عينه – فالشيء لا يكون معلولا لنفسه – أو لا تكون ، فالإله لا يكون معلولا لعلة ليست عينه ، لأن ذلك يقتضي افتقاره وافتقار الإله محال ، فكون الأسماء والصفات أعيانا زائدة محال » (٤) .

وكلام الأشاعرة أوجه – إذ قدمه الإمام الغزالي – إذ أن الصفة ليست هي عين مفهوم الذات إنما زائدة على مفهوم الذات وفرق يبين أن يقال زائدة على الذات وبين أن يقال زائدة على مفهوم الذات . فالقول بأنها زائدة على الذات يعني استقلاليتها عينا وحكما وتصور استقلالها عن الذات يقتضي أن تكون غير الذات أو تكون الذات معلولة لها مفتقرة إليها ، ويستحيل على الله تعالى أن يكون معلولا لغيره ، ولو كانت متعددة بموجب القول بأنها غير الذات لاقتضى أن تكون أعراضا والعرض مستحيل على الذات

---

(١) روضة الطالبين وعمدة السالكين . للإمام الغزالي ص ٦ ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

(٢) روضة الطالبين وعمدة السالكين . للإمام الغزالي ص ٢٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٥٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٥٤ .



، لأن العرض من صفات الحدوث والذات ليست حادثة ، والصفات كذلك لأنها لو كانت حادثة لتصفت بضدها وهو محال على الذات .

وقد التم الإمام الغزالي هذه المنطلقات الفكرية في مسائل الاعتقاد ، والرد على الخصوم والمخالفين في الرأي والمعتقد .

المطلب الثاني

دقة التحرير المفاهيمي وإيضاح الدلالة

من القواعد المنهجية التي انتهجها الإمام الغزالي والتي استنبطها من منهج تفكيره العلمي في تقرير مسائله العلمية والدينية والفكرية ، وتفنيد آراء خصوم مذهب أهل السنة والجماعة من المشبهة والمجسمة ونفاة الصفات والمعطلة وغيرهم قاعدة « دقة التحرير وإيضاح الدلالة » وتعني « دقة التحرير » تحرير المفاهيم الاصطلاحية والآراء الكلامية وغيرها من اللبس والخلط الصارف عن جوهر المفاهيم وقوة الرؤى والتصورات والآراء ، ويُعنى بـ « إيضاح الدلالة » إماطة اللثام عن غوامض أدلة الخصوم وشوارد شواهدها ، وإبراز صور الدلالة التي يحتملها الدليل وبيان الدلالة الحقيقية التي تتضمنها النصوص على غير ما استنبطه خصوم المذهب منها ، مما ينقض بنيته الفكرية ويوهن عرى صوره الدلالية(١) .

وقد برع الإمام الغزالي وفاق غيره في مسائل الجدال والحجاج والإثبات والنفي، فجاءت آراؤه مقنعة، ورؤاه واضحة، وتصوراته جلية ، وآراؤه ناضجة قوية ، وجاءت مسالكه في نقض بنيه الأدلة تمتزج بالبدهيات وتتسق مع المسلمات وكأنها حبات في عقد منضود يتألق بريقه ، ويجذب العقول الواعية وهجة ، وتثير الوجدان والمواجد معانيه .

ولا يجد الناظر المتأمل عناءًا أن يلتمس هذا في قول الإمام الغزالي في خطبة رسالته " إلجام العوام عن علم الكلام " : (فقد سألتني أرشد الله عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع والجهال من الحشوية والضلال حيث اعتقدوا في الله تعالى وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة واليد والقدم والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار ، وما

---

(١) رسالة الإمام الغزالي إلجام العوام عن علم الكلام من مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، ص ٤١ ، مرجع سابق .

يجري مجراه مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها ، وأنهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف ، وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف ، وأن أبين ما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه في هذه الأخبار ، وأكشف فيه الغطاء عن الحق وأميز البحث عنه عما يجب الإمساك والكف عن الخوض فيه ، فأجبتك إلى طلبك متقربا إلى الله سبحانه وتعالى بإظهار الحق الصريح من غير مداهنة ومراقبة جانب ومحافظة على تعصب لمذهب دون مذهب ، فالحق أولى بالمراقبة ، والصدق والإنصاف أولى بالمحافظة عليه ، وأسأل الله التوفيق والتسديد والتوفيق وهو بإجابة داعيه حقيق) (١) .

ونستل من هذا النص وجوه استنباط جديرة بالاعتبار تتلخص فيما يأتي:

١ – دقة تصوير آراء المخالفين ، وأمانة العرض .

٢ – تحرير مناط الأدلة التي اعتمد عليها المخالفون في تكوين رؤاهم وتصوراتهم ، حيث بين أنهم بنوها على « ظواهر الأخبار وزعموا أن معتقدهم فيها معتقد السلف » .

ويتلخص نقد استدلالهم وتحرير مناط استدلالاتهم في أمرين :

أولهما : بناؤها على ظاهر من النصوص تقاصرت عقولهم عن فهمه .

ثانيهما : زعمهم أن معتقدهم في الصفات الخبرية معتقد السلف ، وفي هذا إسقاط وتدليس وادعاء على السلف الصالح ما لم يروه ، فضلا عما لم يعتقدوه ، من التشبيه والتجسيم للذات العلية .

وقد أوقفت هذه المقدمة القارئ على قضيتين هما :

أ – الدليل والدلالة ، حيث خرجوا الدلالة على غير مقتضى الدليل .

ب – فساد الاستدلال ، حيث انتزعوا صورا استدلالية أطلقوا لمخيلتهم فيها قيود المنطق، وتخطوا دائرة المعقول ، وزعموا أنها تسعفهم في إثبات مزاعمهم ، وليست كذلك.

هذا على أن مكمن الخطورة ليست في ظاهريات النصوص ، إذ ليس في دلالة ظاهريات النص خطورة ، وإنما الخطورة في طريقة فقه ظواهر النصوص واستكناه معانيها وتغييب العقل عن النظر الفاحص فيها والتأمل الدقيق في دلالاتها ، لاسيما في

---

(١) راجع نماذج ذلك في كتابه قواعد الاعتقاد في إحياء علوم الدين ٨٩/١ وما بعدها .

ضوء ما تستسيغه اللغة وتقبله مقاصد الشرع الحكيم في التنزيه الكامل للذات العلية .

ولما كان مقررا في العقول السليمة أن صحة النتائج مبنية على صحة المقدمات ، وأن قوة الاستنتاج واستنباط الأحكام أمر متوقف عل قوة انتزاع الدلالة من الدليل ، وسلامة المخيلة من الخلط والوهم ، ولما كان هذا منطبقا مع القواعد الأصولية في انتزاع الحكم من الدليل ، ولما الحكم يدور مع الفهم والفقه قوة وضعفا ، وجلاءا وخفاءا ، ولأن المخالفين لمذهب أهل السنة والجماعة لم يتحروا الدقة في إنشاء الأدلة ، ولم يتحروا الرشد في استنطاق دلالاتها ، ولم يحترزوا من ضيق الفهم وضحالة الفقه ، أدى بهم ذلك إلى نضوب الاستدلال ومجافاة الحكمة في بناء الرؤى والتصورات لفهم دقيق لواحدة من أهم قضايا الاعتقاد وهي تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث .

٣ – القيم المعرفية المتمثلة في الموضوعية في إماطة اللثام عن كوامن الاستدلال وبيان وجه الحق في القضية ، والتجرد للإنصاف ، والنأى المؤثرات في الاستدلال من المداهنة والتعصب للمذهب والرأي.

ومما يدل على دقة الإمام الغزالي في تحرير المفاهيم ومناطات الاستدلال العقلي تحريره لمفاهيم القضايا الفلسفية كالقول بقدم العالم ، ، ونقده بنية التصور ، ودلالات الأحكام، ووجوه الاستنتاج – مما يدل على ذلك – ما يأتي :

ومما يدل على دقة الإمام الغزالي في تحرير المفاهيم ومناطات الاستدلال العقلي تحريره لمفاهيم القضايا الفلسفية كقضية القول بقدم العالم من حيث نقضه بنية تصورها ، ومقدمات نتائجها ، ووجوه استنتاجها .

ومن أدلة هذا عرض الإمام الغزالي هذه المسألة وتفصيل المذهب فيها والرد عليها إذ يقول : (تفصيل المذهب : اختلف الفلاسفة في قدم العالم ، فالذي استقر عليه رأي جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين القول بقدمه وأنه لم يزل موجودا مع الله تعالى ، ومعلولا له ومسوقا له غير متأخر عنه بالزمان مساوقة المعلول للعلة ، كمساوقة النور للشمس ، وإن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على المعلول ، وهو تقدم بالذات والرتبة لا بالزمان .

وحكي – والقول للإمام الغزالي – عن أفلاطن أنه قال : العالم مكوَّن ومحدَث . ثم منهم من أوَّل كلامه وأبى أن يكون حدث العالم معتقدا له . وذهب جالينوس في آخر

عمره في الكتاب الذي سماه "ما يعتقده جالينوس رأيا" إلى التوقف في هذه المسألة ، وأنه لا يدري العالم قديم أو محدث . وربما دل على أنه لا يمكن أن يُعْرَف ، وأن ذلك ليس لقصور فيه بل لاستعصاء هذه المسألة في نفسها على العقول ، ولكن هذا كالشاذ في مذهبهم ، وإنما مذهب جميعهم أنه قديم وأنه بالجملة لا يتصور أن يصدر حادث قديم من حادث بغير واسطة أصلا) (١) .

وبالتأمل في عرض الإمام الغزالي الذي يتسم بالقوة والدقة نستنتج أنه قسم موقف الفلاسفة من قدم العالم على النحو الآتي :

الرأي الأول : رأي جمهور الفلاسفة القائل بقدم العالم وأنه لم يزل موجودا مع الله تعالى ومعلولا له ومساوقا له مساوقة العلة للمعلول . تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

الرأي الثاني : رأي أفلاطون القائل بأن العالم مكوَّن ومحدث .

الرأي الثالث : رأي جالينيوس القائل بالتوقف في المسألة ، وربما دل على أنه لا يمكن أن يعرف .

وفي معرض الأدلة في هذه المسألة نقض الإمام الغزالي ما ساقه الفلاسفة من أدلة زعموا أنها تؤيد رايهم في القول بقدم العالم ، وأنه لم يزل موجودا مع الله تعالى ومعلولا له ، ومساوقا له مساوقة العلة للمعلول .

الدليل الأول : قولهم يستحيل صدور حادث من قديم مطلقا ، لأنا إذا فرضنا القديم ولم يصدر منه العالم مثلا فإنما لم يصدر لأنه لم يكن للوجود مرجح ، بل كان وجود العالم ممكنا إمكانا صرفا ، فإذا حدث بعد ذلك لم يخل إما أن تجدد مرجح أو لم يتجدد ، فإن لم يتجدد مرجح بقي العالم على الإمكان الصرف ، كما قبل ذلك ، وإن تجدد مرجح فمن محدث ذلك المرجح ، ولم حدث الآن ولم يحدث من قبل ؟ والسؤال في حدوث المرجح قائم ، وبالجملة فإن أحوال القديم إذا كانت متشابهة فإما أن لا يوجد عنه شيء قط ، وإما أن يوجد على الدوام ، فأما أن يتميز حال الترك عن حال الشروع فهو محال) (٢).

([1]) تهافت الفلاسفة للإمام الغزالي ص ٥١ .

([2]) تهافت الفلاسفة . للإمام الغزالي ص ٥٢ . مرجع سابق .

نقض الدليل :

وفي نقض هذا الدليل يقول الإمام الغزالي : (وتحقيقه أن يقال : لم لم يحدث العالم قبل حدوثه ؟ لا يمكن أن يحال على عجزه عن الأحداث ولا عن استحالة الحدوث ، فإن ذلك يؤدي إلى أن ينقلب القديم من العجز إلى القدرة ، والعالم من الاستحالة إلى الإمكان، وكلاهما محالان .

ولا أمكن أن يقال : لم يكن قبله غرض ثم تجدد غرض ، ولا أمكن أن يحال على فقد آلة ثم على وجودها ، بل أقرب ما يتخيل أن يقال : لم يرد وجوده قبل ذلك . فيلزم أن يقال : حصل وجوده لأنه صار مريداً لوجوده بعد أن لم يكن مريدا ، فيكون قد حدثت الإرادة . وحدوثه في ذاته محال لأنه ليس محل الحوادث، وحدوثه لا في ذاته لا يجعله مريدا) (١) .

ويفترض الإمام الغزالي : (أليس الإشكال قائما في أصل حدوثه ! وأنه من أين حدث ؟ ولم حدث الآن ولم يحدث قبله ؟ أحدث الآن لا من جهة الله ؟ فإن جاز حادث من غير محدث فليكن العالم حادثا لا صانع له ، وإلا فأي فرق بين حادث وحادث ؟ وإن حدث بإحداث الله فلم حدث الآن ولم يحدث من قبل ؟ العدم آلة أو قدرة أو غرض أو طبيعة ؟ فلما أن تبدل ذلك بالوجود وحدث عاد الإشكال بعينه . أو لعدم الإرادة ؟ فتفتقر الإرادة إلى إرادة وكذا الإرادة الأولى ، ويتسلسل إلى غير نهاية .

فإذن قد تحقق بالقول المطلق أن صدور الحادث من القديم من غير تغير أمر من القديم محال ، لأن الكلام في ذلك التغير الحادث كالكلام في غيره والكل محال ، ومهما كان العالم موجودا واستحال حدثه ثبت قدمه لا محالة . فهذا أخبل أدلتهم) (٢) .

وعند التحقيق نجد أن الحاصل من نقض الإمام الغزالي لزعم الفلاسفة بقدم العالم ومساواته لوجود الله تعالى والزعم بأن الله تعالى علة ما يأتي :

١ – أن خلق الله تعالى للعالم لا يحتاج إلى مرجح لكون المرجح مؤثر في مشيئة الله تعالى وإرادته ، ولكون الفعل الإلهي مفتقرا إلى قيد أو قدرة تخرجه من حيز العدم إلى

---

(١) المرجع السابق ص ٥٢ .

(٢) تهافت الفلاسفة . للإمام الغزالي ص ٥٢ ، ٥٣ .

الوجود ، ولأن المرجح لفعله تعالى ينسب لله تعالى حصول المعرفة بحقيقة لإيجاد العالم لم تكن موجودة قبل وجود الترجيح ، ويدل على أن الفعل الإلهي قبل الترجيح مسبوق بجهل أو بداء مرجَّح . ثم إن القول بالمرجح بإطلاق يدل على أن الفعل الإلهي لا يخلو من استواء علة الخلق من حيث الإيجاد وعدم الإيجاد ، والإمكان وعدم الإمكان ، وفيه دلالة التوقف عن الخلق لحين ظهور مرجح لوجوده ، مما ينشأ عنه اضطراب المشيئة والتردد في إرادة الفعل وعدم أرادته وهذا محال على الله تعالى لأنه لو اضطربت مشيئته سبحانه أو تردد في إرادته ما تحقق الخلق ولصار خلق العالم في دائرة الممكن وجوده لا المنجز وجوده وحصول وجوده تدل على كمال المشيئة والإرادة الإلهية ، ولأن قياس الفعل الإلهي بالفعل البشري باحتياجه إلى مرجح باطل لأن فعل الخالق سبحانه لا يقاس بأفعال خلقه ، ومن البدهي أن الكامل لا يقاس بناقص ، ولا يرد بالبديهة قياس خالق بمخلوق .

٢ – لا يجوز حادث بغير محدث وهذه بديهية عقلية يستحيل على الفعل إنكارها وإلا لكان فكر العقل عبثيا . وعو حدوث العالم وإخراجه من العدم إلى الوجود وإذا كان العالم لم يكن ثم كان ، وحصلت صيرورته من العدم إلى الوجود ، فربما يكون راجعا إلى احتياجه لإرادة الخلق في وقت حدوثه دون سبق إرادته لذلك ، وهذا يقتضي تعدد الإرادة في الفعل الإلهي فيحتاج الفعل إلى إرادة للخلق وإرادة للحدوث ، وتعدد الإرادة قد يرجع إلى ضعف الإرادة الأولى عن الإرادة الثانية ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر إما أن تكون الإرادة الأولى قديمة والثانية حادثة ، وإذا كان خلق العالم لم ينجز بالإرادة الأولى فقد يكون لعجز قدرة المريد أو لعدم علمه أو لقصور في مشيئته ، وإذا كانت الإرادة الثانية حادثة فلزم أن الله تعالى لم يكن مريدا ثم كان ، وهذا يثبت العجز والعجز محال على الله تعالى ، من ثم تقرر عدم جواز ورود إرادتين على فعل واحد « ذلك لافتقار الإرادة إلى إرادة ، وكذا الإرادة الأولى ويقع التسلسل إلى غير نهاية » وهذا باطل عقلا .

ولا يخفى ما لدقة تحرير المصطلحات والمفاهيم والمناط من أثر بالغ في بناء المقدمات واستنتاج النتائج ، وقد برع الإمام الغزالي في ميادين الحجاج في هذا الصدد مما جعل نقده للآراء قويا ونقضه لها ملزما للمخالفين بثبوت ضده .

وهذا يثبت دقة الفهم الصحيح لقاعدة التنزيه المبنية على قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (١) ويبين توسط أئمة المذهب الأشعري في علاقة العقل بالنقل مع الانتصار لقضايا الشرع وكان اعتمادهم على الفعل في فهم النص دفاعا عن عقائد الاعتقاد الحق أن السمع لا يوجد المعرفة ، بل يوجبها ، فالنقل يوجب والعقل يفهم ما وجب) (٢) وهذا دقة في الفقه والتحرير المفاهيمي والضبط الدلالي والنقد الموضوعي .

المطلب الثالث

القياسات العقلية والمقابلات الصورية

للقياسات العقلية والمقابلات الصورية مكانة فائقة في منهج التفكير عند الإمام الغزالي ، إذ أنها تمثل قاعدة منهجية من قواعد منهجه في الرد على الخصوم دفاعا عن منهج أهل السنة والجماعة ، وهي تمثل قاعدة انطلاق لمدرسته الأشعرية التي تشرب بها واتخذها منطلقا لمعالجات إشكاليات الفكر الإسلامي والفلسفة العامة والفلسفة الخاصة (الفلسفة الإسلامية .

والقياس عند الإمام الغزالي : (عبارة عن إثبات حكم الأصل في الفرع لاشتراكهما في العلة – أو هو كما يقول – حمل معلوم في إثبات حكم أو نفيه بالاشتراك صفة أو حكم أو انتفاء حكم » (٣) .

وإذا كان هذا التعريف للقياس أصوليا ، فإن الإمام الغزالي قد وظف القياس الأصولي تطبيقات القياس المنطقي ، بل صور القياس المنطقي على الاستدلالات العقلية على نفي ألوهية غير الله تعالى ، وهذا واضح من إجرائه في ميزان التعادل المنطقي على المحاجة بين نبي الله إبراهيم عليه السلام ومدعي الألوهية في قول الله تعالى : ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ

---

(١) الشورى : ١١ .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١ / ٤٢ ... بتصرف .

(٣) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل. للإمام الغزالي ، تحقيق د أحمد الكبيسي ص ١٨ ، ١٩ ، مطبعة الإرشاد – بغداد، ط: ١ / ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م .

أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ (١)، إذا يقول الإمام الغزالي : (كل من يقدر على إطلاع الشمس فهو إله ، فهذا أصل . وإلهي هو القادر على الاطلاع ، وهذا أصل آخر . فلزم من مجموعهما أن إلهي هو الإله دونك يا نمرود . فانظر الآن هل يمكن أن يعترف بالأصلين معترف ثم يشك في النتيجة ، أو هل يتصور أن يشك في هذين الأصلين شاك ؟ فإن قولنا الإله هو القادر على إطلاع الشمس لا يشك فيه ، لأن الإله كان عندهم وعند كل أحد عبارة عن القادر على كل شيء ، وإطلاع الشمس هو من جملة تلك الأشياء ، وهذا أصل معلوم بالوضع والاتفاق .

وقولنا القادر على الإطلاع هو الله تعالى دونك معلوم بالمشاهدة ، فإن عجز نمرود وعجز كل أحد سوى من يحرك الشمس مشاهدة بالحس ، ونعني بالإله محرك الشمس ومطلعها . فيلزمنا من معرفة الأصل الأول بالوضع المتفق عليه ، ومن الأصل الثاني المعلوم بالمشاهدة أن نمرود ليس هو القادر على تحريك الشمس ، فنعلم بعد معرفة هذين الأصلين أن نمرود ليس إلها . وإنما الاله هو الله تعالى .. نعم شرط هذا أن تكون الصفة مساوية للموصوف أو أعم منه حتى يكون الحكم عليه يشمل الصفة والموصوف به بالضرورة . وكذلك من سلم في النظر الفقهي أن كل نبيذ مسكر حرام لم يمكنه أن يشك في أن كل نبيذ حرام ، لأن المسكر وصف النبيذ ، فالحكم عليه – أي المسكر – بالتحريم بتناول النبيذ ، إذ يدخل فيه الموصوف لا محالة ، فكذلك في جميع أبواب النظريات) (٢).

وتتميز تطبيقات الإمام الغزالي المنطقية في القضايا بالآتي :

أولاً : بيان كون القياس المنطقي قائم على دعام دينية .

ثانيا : استخراج أصول القياسات ومقدماته القرآن الكريم .

ثالثا : رد الأقيسة المنطقية إلى موازين قرآنية خمسة هي: ميزان التعادل، وميزان التلازم ،

---

(١) البقرة : ٢٨٥ .

(٢) القسطاس المستقيم . للإمام الغزالي ص ٩ ، ١٠ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ١ / ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

وميزان التعاند، ويحتوي الميزان الأول التعادل على أنواع فرعية هي الأكبر والأصغر)(١) .

وأعني بالقياسات العقلية قياس المعاني الدلالية الفعلية على قضايا عقلية مدعمة بالأدلة النقلية ، ولا أعني بها القياسات الأصولية في نطاق استنباط الأحكام الشرعية ، والتي تتسم بالشرعية لتجردها لقياسات الدلالات النصية من حيث إثباتها أو نفيها وقبولها أو ردها، فلهذه القياسات معالجات أخرى تحت مسمي القياسات الأصولية وهي من مباحث علم الأصول ، ومقصدها سلامة استنباط الأحكام من الخطأ في إجراءات الاستنباط الحكمي من الدليل .

وتتمثل هذه القياسات فيما يأتي :

١ – قياس المقدمات العقلية التي تعتبر بنية الدليل العقلي على مقدمات عقلية أخرى صحيحة أو أكثر انضباطا من هذه المقدمات المقيسة معتمدا فيها على الإجراءات العقلية المنضبطة لبيان فساد تلك المقدمات والتي بنى عليها الفلاسفة والباطنية وسائر الغلاة وجوانب الغلو والشطط في مجالات التفكير الإسلامي لدى الاتجاهات الفكرية الغالية والفرق الإسلامية المنحرفة .

٢ – قياس النتائج المترتبة على المقدمات في مساقات الاستدلال بنتائج أخرى صحيحة ومنضبطة لبيان فساد نتائج المقدمات الفاسدة في المسارات الغالية والمنحرفة – آنفة الذكر .

وقد اعتمد الإمام الغزالي على هذين المسارين في قياساته النقدية لتلك الرؤى والتصورات العقلية التي ينبني عليها كثير من جدليات الفلاسفة وإشكاليات غلاة المتكلمين والمشبهة والمجسمة ونفاة الصفات والمعطلة .

ولا مرية أن للقياس العقلي أهمية كبيرة في إيضاح دلالات الأدلة ، ونقد بنى الاستدلال وبيان أوجه تصورها ومسارات بطلانها ، كما لها أهميتها الكبيرة في انتزاع الأحكام في إطار ضوابط الشرع والمنهجية العلمية الدقيقة في البناء الاستدلالي .

---

(١) منهج الإمام الغزالي في الجمع بين القياسين الأصولي والمنطقي . د عمر مبركي . www.arrabita.ma. وراجع: المنطق والموازين القرآنية قراءة لكتاب القسطاس المستقيم للغزالي ص ١٣ ، المعهد العالي للفكر الإسلامي (الأبحاث العلمية) ، ط : / ١٤١٨هـ .

هذا وتتوقف التصورات العقلية على القياس العقلي صحة وفسادا ، وقوة وضعفا ، فكلما قوي القياس وسلمت بنيته واستقامت مقدماته ودلالته صحت الصور العقلية المتنزعة منه وتمخضت عنها شواهد قوية في مشاهد الاستدلال ومثاراته العقلية .

وتتوقف صحة القياس على ما يلي :

١ – فقه دلالات القياس العقلي المعنوي في لقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ففي نصوصهما صور من التمثيلات والتشبيهات، والقياسات على أن التمثيلات والتشبيهات صور من القياس . ومن ذلك قياس بطلان مشابهة الذات للحوادث في نفي مثل المثل في قول الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [1] حيث تم إثبات بطلان المثل لله تعالى بإبطال من هو دونه وهو مثل المثل ، والذي يتضمنه حرف التشبيه (ك) ليدخل في ذلك إبطال من هو أعلى منه وهو (المثل) لأن نفي الأقل يدخل فيه نفي الأعلى ولأن مثل المثل منفي لعدم تصور وجود المثل حتى يكون له مِثلا ، فحرف الكاف يمثل (المثل الأدنى) وكلمة (مثله) تمثل نفي الأعلى ، لأن الجملة منفية بـ « ليس » [٢] .

٢ – بروز وجه القياس في المقاس عليه بصورة قوية واضحة في الذهن .

٣ – قوة الإدراك ومعرفة طرق إجراءات القياس والتمكن منها والقدرة على إجرائها .

٤ – الاستفادة من مقدمات الأصوليين ، وكذلك مقدمات المتكلمين والفلاسفة المعتدلين بناء الأقيسة الأصولية والعقلية .

القياس المنقوض :

مما لا ريب فيه أن القياسات العقلية الواهية لا يمكن أن تؤسس لبرهان صادق ينتصر لوجه الحق في القضايا العقلية المثارة للنظر والتأمل والاستدلال ، وهو قياس منقوض : لأنه مفكك البنية ، لا يصمد أمام النقد ، ولا يصبر على إجراءات التطبيق والتنزيل على الواقع الدلالي في مدارك التفكير ، ومن ثم لا تقم به حجة ولا ينبني عليه رأي ، ولا يدل إلا على تهافت التصورات والرؤى والآراء ، ويطلق عليه القياس الفاسد .

---

(١) الشورى : ١١ .

(٢) وقد بيّن د . مُحَمَّد عبد الله دراز في كتابه النبأ العظيم هذه الدلالات تفصيلا .

والعجب العاجب أن نتائج هذا النوع من القياسات العقلية وأضرابها قد يرقى في نظر منظري الرأي والمذهب ومصْدِري الأحكام العقلية من قواطع الاستنتاج أو المسلمات العقلية التي يعولون عليها في الاستدلالات القياسية وبناء الآراء ونقضها .

ومن الغريب أن يعتمد بعض الفلاسفة والمتكلمين والنُّظار هذا المسلك اللامعقول من القياس المنقوض مع كونهم يعتبرون أنفسهم صفوة المجتمع والعقل المفكر للعلوم العقلية والاستنتاجات المعرفية ، وهو ذات المسلك الذي اتبعه أميون جهلاء في جاهلية الأمم قبل بعثة النبي مُحَمَّد ﷺ الذين قاسوا البعث الذي أخبرهم به نبيهم وهم قوم صالح (١) والدهريون من أهل الجاهلية قبل ، بل وبعد بعثة النبي ﷺ (٢) ، أما قوم صالح فقد زعموا ألا خالق ، وأنهم يموتون كما يحيون ونفوا سبب وجودهم ، وهذا حاصل ما حكاه القرآن الكريم عنهم. فما الحياة إلا في تصورهم إلا وجود بلا سبب وموت بلا سبب.
إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ (٣) وهذه الآية جاءت في سياق إخبار القرآن الكريم عن النشأة الآخرة بعد الموت وبيان بطلان هذا الزعم ، قال الله تعالى حكاية عن منكري البعث : أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ * هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٣٨﴾ (٤) وأما الدهريون من العرب آن بعثة النبي مُحَمَّد ﷺ قد شابهوا معتقدهم في إنكار البعث بعد الموت للحساب والجزاء ، فإنكار البعث يجمع هؤلاء وأولئك .

بيد أن الفرق بينهم أن الدهريين أقروا بسبب حياتهم ومماتهم إلا أنهم زاغوا في تصورهم لهذا السبب ، فبطل اعتقادهم إذ أسندوا الحياة والممات إلى الدهر ، وقد حكى القرآن الكريم عنهم ذلك : وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُمْ بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ

---

(١) تفسير الإمام الطبري

(٢) راجع : تفسير الإمام القرطبي لآية سورة الجاثية رقم ٢٤ ،

(٣) المؤمنون : ٣٧ .

(٤) المؤمنون : ٣٥ — ٣٨ .

إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئۡتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٢٥ قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يَجۡمَعُكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٢٦ (١) .

وقد بنى هؤلاء تصورهم للوجود والعدم أو الحياة والموت على قياس واحد أنهم أسندوا الموت إلى الدهر قياسا على إسنادهم الحياة إليه ، وما الوجود الإنساني وعدمه عندهم إلا تصرف من تصاريف الدهر أو الزمن ، وهذا قياس فاسد لأنهم بنوه على ظن انبنى على وهم وخرص .

وهذا قياس ضمني عار من الصحة ، فاسد التصور ، واهي الدلاة ، وقد بين القرآن الكريم أضراب هذا القياس الضمني الفاسد في عدد من آيه الكريمة ، فبين فساد قياس من اهتدى بمن لم يهتد ، وفساد قياس الكفر على الإيمان ، وقياس حال الكافرين بحال المؤمنين فقال تعالى : وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٢٢ (٢) .ويبين القرآن الكريم خطورة فساد التصورات العقلية المفضية إلى فساد القياس العقلي ، والذي يؤدي إلى فساد الفكر والمعتقد والقناعات مما يجعلها لا تصبر على نقد ، ولا تصمد أمام الاختبارات الذهنية ، والمراجعات الدلالية ، والنقد الموضوعي ، قال الله تعالى : أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٧ (٣) .

وقد أنكر القرآن الكريم على المشركين عباد غير الله تعالى وإشراكهم معه تعالى في عبادته غيره ، وبين ان هذه تصورات فسدة ، تؤدي إلى فساد المعتقد ، ودعا هؤلاء غلى تأمل دلالات الله تعالى المنبثة في ثنايا كونه ، الناطقة له تعالى بكمال التصريف وبدائع الصنع ، وقاهرية الملك ، وقوة التدبير ، وكمال الإرادة ومضاء المشيئة ، وقوة التجلي الإلهي على خلق بالإيجاد والإعدام .

---

(١) الجاثية : ٢٤ — ٢٦ .

(٢) فاطر : ١٩ — ٢٢ .

(٣) النحل : ١٧ .

ولكن قوما من أهل الجدل مردوا على عيَّ المنطق ، وفساد التصور فتنكبوا الحق ، وأكثروا المراء بقياسات منقوصة ومقدمات مبتورة ، ويصورهم الإمام الغزالي بقوله : (وأعني بأهل الجدل طائفة فيهم كياسة ترقوا بها عن العوام ، لكن قياساتهم ناقصة إذا كانت الفطرة كاملة ، لكن في بطونهم خبث وعناد ، وتعصب وتقليد ، فذلك يمنعهم عن إدراك الحق ، وتكون هذه الصفات أكنه على قلوبهم أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا ، ولكن لم تهلكهم إلا كياستهم الناقصة ، فإن الفطنة البتراء والكياسة الناقصة شر من البلاهة) (١) .

من ثم يلفت القرآن الكريم الأنظار والعقول إلى ضرورة التفكير الراشد وعقلانية التصور ، والإدراك الواعي المنضبط في ضبط التصورات والمنتقدات بتدبر صور القياس العقلي الصحيح ، والاستدلال بها على وجود الله تعالى ووحدانية وهما أظهر من أن يقام عليهما دليل إن تجردت العقول للحق وارتقت النفوس فوق الظنون والأوهام ، وتحررت من قيود النزوعات الفاسدة في مسائل الاعتقاد . قال الله تعالى : ﴿ قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۚ كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ ٢٩ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ ٨١ ﴾ (ففي الآية الأولى إبراز صور القياس العقلي المنضبط للعقل وتجليتها في الذهن بقياس الإعادة بعد الموت على البدء أي قياس البعث على الخلق ، فكما بدأكم من عدم يعيدكم من عدم ، وصوره الإيجاد من العدم – البدء – متحققة متيقنة لا سبيل للظن والوهم إليها ، وبالتالي فإن الإعادة بالقياس تكون كذلك متحققة متيقنة ، وقد قاس ما لم يعلم بمعلوم ، وما هو غيب بمشاهد وما أخبر به بمقطوع الدلالة لعلة مشتركة بينهما وهي أن كلاهما من صنع الله تعالى ، وذلك لحصول اليقين بما أخبر الله تعالى به .

وفي الآية الثانية قياس خلق الأصغر بالأكبر فمن خلق السموات والأرض مع

---

(١) القسطاس المستقيم . للإمام الغزالي ص ٣٧ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ١ / ٢٠٠٦م – ١٤٢٧ هـ .

(٢) الأعراف : ٢٩ .

عظمتها قادر على خلق الإنسان مع (١) مع صغره ، وعلة القياس قدرة الله تعالى على الإيجاد والإعدام . وهذه الصور القياسية الذهنية المستنبطة من الآية الكريمة تضبط المدارك ، وتقرب إلى العقول ما لم تره ، وما لا سبيل لها إلى التحقق منه إلا بالقياس .

ولا مرية أن الإمام الغزالي ﷺ قد أفاد من حكمة القياسات العقلية المستنبطة من القرآن الكريم وقد أتقن إجراءات القياس في محاجته المخالفين في الرأي والمعتقد ، بل وبرع في فنونه ، واستل منها صورا قياسية ذهنية أبطل بها مزاعم الفلاسفة والمتكلمين ممن ناقش قضاياهم وفند أدلتهم .

ومن أمثلة نقد القياسات العقلية عنده ما يأتي :

١ – في غضون بيانه أن النفس جوهر قائم بذاته ، وإن كانت تحتاج إلى مكون ومصيَّر ومدبر قياسا على احتياج العالم ذلك بيد أنها ليست مكونة من عناصر كالنفس الحيوانية التي تتألف من عناصر فهي لباب الغذاء والنباتات والعناصر ، وإذا اكتمل التكوين الحيواني نفخ الله تعالى فيها الروح بقوة من عالم الأمر . قال تعالى : قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي (٢) .

وإمعانا في القياس والتحليل يقول الغزالي : (فحدود العالم المحسوس وتحديد جهاته المحسوسة لاسيما جهة الـ « فوق » والتحت ، وأن العالم ما بين الحدين مملوء بجنود الله تعالى من الملائكة يسيرها في اقتضاء تصريفاته تعالى العلية في غضون ذلك يقول الإمام الغزالي والعالم من محدب الفلك التاسع من الصفحة التي تلي جهة « فوق » والتي تلي أقدامنا إلينا مملوءة جنودا من الملائكة : وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ (٣) .

وقد تبرهن في العلم الطبيعي أنه لا يجوز أن يكون عالم خارج الكرة التاسعة وأن لا خلاء البتة ، وأن كل موجود للبارئ تعالى فهو داخل في جوف هذه الكرة . فأما الأجسام فهي تستحيل إلى العناصر الأربعة ، فكل ما تحت مقعر فلك القمر مستحيل متغير ، والعناصر يستحيل بعضها إلى بعض ، وما عدا ذلك فهو جواهر من حوادث أخرى ،

---

(١) راجع : تفسير الإمام الطبري للآية الكريمة .

(٢) المدثر : ٣١ .

(٣) الإسراء : ٨٥ .

والنفس من جنس تلك الجواهر لا من العناصر فهي روحانية محضة) (١) .

وقد انطوى هذا العرض في نص الإمام الغزالي على العديد من المقدمات والنتائج في صورة قياسية تتضمن إفضاء المقدمات إلى نتائج سواء كانت مقدمة مفردة في صورة كلية أو مركبة ، وتتخلص هذه المقدمات والنتائج في أن النفس الحيوانية مكونة من عناصر ، وأن عناصرها متآلفة ، وأن كمال النفس الحيوانية من اكتمال البناء الحيوي ، وكل مؤلف مركب من أجزاء مفتقر إلى مؤلِّف . فالنفس الحيوانية مؤلفة وكل مؤلف ليس قائما بذاته ، فالنفس الحيوانية ليست جواهرا قائما بذاته بخلاف النفس الروحية التي دلت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أنها روح من الله تعالى تحل بالجسد « النفس الحيوانية بعد اكتمالها » ولم تشر النصوص إلى أنها مركبة من أجزاء أو مؤلفة من تراكيب أو عناصر ، وكل ما لم يؤلف من عناصر فهو جوهر قائم بنفسه والنفس ليست مؤلفة من عناصر فهي روحانية بحتة ، إذًا النفس جوهر قائم بنفسه ، ومقصد الإمام الغزالي من اعتبار النفس جوهر قائما بنفسه أنه ليس مركبا من عناصر مثل الجسد .

هذا العالم ليس قائما بنفسه لأنه مركب من أجزاء مفتقر إلى خالق مدبر .

٢ – إبطال الإمام الغزالي قياس الفلاسفة في محاولة إثبات زعمهم : قدم العالم بناءً على مبدئهم القائل « استحالة صدور حادث من قديم مطلقاً » (٢) وقد مثلوا لذلك بقولهم في العادات : (وأما العادات فما يحصل بقصدنا لا يتأخر عن القصد مع وجود القصد إليه إلا بمانع ، فإن تحقق القصد والقدرة وارتفعت الموانع لم يعقل تأخر المقصود ، وإنما يتصور ذلك في العزم لأن العزم غير كاف في وجود الفعل ، بل العزم على الكتابة لا يوقع الكتابة ما لم يتجدد قصد هو انبعاث في الإنسان متجدد حال الفعل . فإن كانت الإرادة القديمة في حكم قصدنا إلى الفعل فلا يتصور تأخر المقصود إلا بمانع ، ولا يتصور تقدم القصد ، فلا يعقل قصد في اليوم إلى قيام في الغد إلا بطريق العزم ، وكان كانت الإرادة قديمة في حكم عزمنا فليس ذلك كافيا في وقوع المعزوم عليه ، بل لابد تجدد

---

(١) مدراج السالكين . للإمام الغزالي ص ٧٢ ، ٧٣ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

(٢) تهافت الفلاسفة . للإمام الغزالي ص ٥٢ .

انبعاث قصدي عند الإيجاد ، وفيه قول بتعدد القديم .

ثم يبقى عين الإشكال في أن ذلك الانبعاث أو القصد والإرادة ، أو ما شئت سمه لم حدث الآن ولم يحدث من قبل ؟ فإما أن يبقى حادث بلا سبب أو تتسلسل إلى غير نهاية) [١] .

ونستطيع إذا تأملنا قول الإمام الغزالي هذا أن نستنبط منه صورا قياسية للفلاسفة القائلين بقدم العالم على النحو التالي :

١ – قياس القصود :

أ – قياس قصد إلى الفعل بقصد إلى مثله .

ب – قياس الموانع : قياس مانع للقصد القديم بمانع للقصد الحادث ، بحيث لا يقع قصد لمانع ، فإذا تعددت الموانع انتفت القصود .

٢ – قياس العزم في الإرادات : أي قياس العزم إلى الفعل في الإرادات باعتبار العزم غير كاف في تحقيق الفعل .

٣ – قياس بواعث القصود : ويقصد به قياس باعث قصد بباعث قصد آخر بتوجيه أن العزم على الكتابة لا يوقع الكتابة ما لم يتجدد القصد وهذا يدل على تجدد الإرادة .

وهذا يعنى أن القول بتجدد الإرادة ليس قادحا في القول بقدم العالم.

نقض الإمام الغزالي لهذه القياسات :

يقول الغزالي : (استحالة إرادة قديمة متعلقة بإحداث شيء أي شيء كان ، تعرفونه بضرورة العقل أو نظره ؟ وعلى لغتكم في المنطق تعرفون الالتقاء بين هذين بحد أوسط أو من غير حد أوسط ، فإن أدعيتم حدا أوسط وهو الطريق النظري فلابد من إظهاره ، وإن ادعيتم معرفة ذلك ضرورة فكيف لم يشارككم معرفته مخالفوكم والفرقة المعتقدة بحدث العالم بإرادة قديمة لا يحصرها بلد ولا يحصيها عدد ، ولا شك أنهم لا يكابرون العقول عنادا مع المعرفة ، فلابد من إقامة برهان على شرط المنطق يدل على استحالة ذلك ، إذ ليس في جميع ما ذكرتموه إلا الاستبعاد والتمثيل بعزمنا وإرادتنا ، وأما

---

(١) تهافت الفلاسفة . للإمام الغزالي ص ٥٢ .

الاستبعاد المجرد فلا يكفي من غير برهان) [١] .

دلالات نقض الغزالي لهذه القياسات السابقة من خلال هذا النص ما يأتي :

أ – نقض دليلهم بأمرين أولهما : عدم صحة تصوراتهم وفساد قياساتهم في ذاتها لكونها غير واردة عقلا . وثانيها : طلب إلى الحد الأوسط بين هذين الحدين وهو إما أن يكون دليل بطريق النظر يجب إظهاره ، أو يكون قولا بادعاء معرفة ضرورية فليزم أن تكون ضرورة عند القائلين بحدوث العالم والمخالفين لمعتقدكم ، فالقول بالضرورة ملزم للجميع وليس ملزما لبعض الناس دون آخر . ثم إن قولهم مخالف لما أجمع عليه العلماء دون نقضه .

ب – فساد قياسات الفلاسفة :

سبق أن ذكرت ما يمكن استنباطه من قول الإمام الغزالي وهذه الصور القياسية :

١ – قياس القصودات .

٢ – قياس الموانع .

٣ – قياس العزم في الإرادات .

ووجه فساد هذه الصورة القياسية قصودات الله تعالى وموانع حدوث الفعل « إحداث العالم » وقياسات العزم في الإرادات التي انطلق منها الفلاسفة في محاولة لإثبات قدم العالم وعدم حدوثه ، وكلها قياسات فاسدة ، لأن المقيس فيها قصودات الذات الإلهية في خلق العالم ، وإرادة الله تعالى للخلق ، وعزم القدرة الإلهية في الخلق ، وهذه قياسات فاسدة لأنها قيست بالقصودات والإرادات والعزائم الإنسانية على الفعل ، ولا يمكن قياس قصودات الله تعالى بقصودات البشر ، ولا إرادته تعالى بإرادتهم ولا قدرته بقدرتهم ، لأن فيها إخضاع للفعل الإلهي للقياسات الفعلية ، وفعل الله تعالى لا يخضع للقياس ، وإخضاعه للقياس باطل لعدم اتساقه مع البديهة التي تقتضي أن الكامل لا يقاس بناقص ، وأن محدود الإدراك لا يمكن أن تحيط بكامل الإدراك ، وأنه يستحيل قياس فعل الله تعالى بفعل المخلوق : وهذا دلالة قول الإمام الغزالي (إذ ليس في جميع ما ذكرتموه إلا الاستبعاد والتمثيل بعزمنا وإرادتنا وهو فاسد ، فلا تضاهي الإرادة القديمة

---

(١) تهافت الفلاسفة . الغزالي ص ٥٤ ، ٥٥ .

القصود الحادثة ، وأما الاستبعاد المجرد فلا يكفي من غير برهان) [١] .

وإذا كان الإمام الغزالي يثبت القياس في الاستدلال ويتخذه قاعدة منهجية في إبطال آراء الخصوم ومعتقداتهم ، فإنه لا يجيز القياس والتفريغ في العقائد ولاسيما فيما يوهم ظاهره الحدوث من الصفات الخبرية كقياس صفات الخالق بالمخلوق ، لأنه لا يجوز إيراد قياس تحت قضية كلية يتم فيها التسوية بين الخالق والمخلوق ، لأن هذا ينْقض التنزيه ، ويثبت التشريك في الصفة أو المماثلة بينهما ، مما يوقع في تشبيه الخالق بالمخلوق وينسب إلى الله تعالى صفات الحوادث ، وهو محال عليه تعالى .

وقد ذهب الإمام الغزالي إلى أنه ، لا يجوز القياس والتفريغ في الصفات الخبرية التي أخبر الله تعالى عنها ونسبها إلى ذاته العلية في القرآن الكريم كاليد ، فلا يجوز قياس اليد التي أخبر الله تعالى عنها بيد الإنسان ، ولا يجوز البحث في تصور الأجزاء قياسا على أجزاء اليد البشرية ، فلا يجوز إثبات الساعد والعضد والكف ، كما لا يجوز إثبات الأنملة واللحم والعظم والعصب إذا ورد لفظ الأصبع ، ولا يجوز تصور غير اليد كالرجل إذا ذكرت اليد ، ولا إثبات الفم عند ورود العين أو عند ورود الضحك ، ولا إثبات الأذن والعين عند ورود السمع والبصر ، وكل ذلك محال وكذب وزيادة ، وقد يتجاسر الحمقي من المشبهة) [٢] .

ومفهوم القياس والتفريغ يقتضي تفريغ القياس ، أو القياس المفرغ من معناه لعدم توفر احتمالات إجرائه ، لاستحالة توفر أحد أركانه وهو صحة الصورة القياسية ، والتي تقتضي ضرورة تصور المقيس عليه ، أو إدراك العلة المشتركة في المقيس والمقاس عليه ، وإدراك المقصد من القياس . ومما يمكن استنباطه من مفهوم مصطلح القياس المفرغ عند الإمام الغزالي أن ثمة شروطا يجب أن تتوفر لإجراء القياس تتمثل فيما يأتي :

١ – أن يكون المقيس عليه ممكن التصور : بأن يكون قابلا للقياس ، فإن لم يكن متصورا فلا يمكن قياسه ، وذات الله تعالى غير متصورة وصفته الخبرية لا يمكن قياسها بالعقل لأنها توقع في التشبيه والتجسيم ، وهو مستحيل على الله تعالى .

---

(١) تهافت الفلاسفة . للإمام الغزالي ص ٥٥ مرجع سابق .

(٢) رسالة إلجام العوام من مجموعة رسائل الإمام الغزالي ص ٥٥ ، مرجع سابق بتصرف .

٢ – ضرورة توفر العلة المشتركة بين طرفي القياس ، على أن العلة المشتركة هي النسيج المعنوي الذي يربط بين طرفي القياس فإن كانت مستحيلة التصور كان القياس غير ممكن ، ولا علة تجمع بين صفات الخالق وصفات المخلوق .

٣ – أن يكون المقيس قابلا للقياس ، بمعني أن يكون مقدورا للعقل ممكن الإجراء واضحا في الذهن ، فإن لم يكن قابلا للقياس فسد قياسه وقياس صفات المخلوق بصفات الخالق غير ممكن لأنه يستحيل تصوره ، إذ كيف يمكن قياس ناقص بكامل ، ولو تم إجراء القياس وبهذا النحو لاقتضى :

أ – تصور صفات المخلوق بطرائق تصور صفات الخالق، وهذا إعلاء غير ممكن ورفع للإنسان من صفاته البشرية إلى صفات الألوهية.

ب – تصور صفات الخالق بطرائق تصور صفات المخلوق ، وهذا تجريد لله تعالى من صفات الألوهية وتنزيل لها إلى صفات المخلوقين ، وهذا إجراء فاسد لأن صفات الله تعالى لا تقبل التشبيه ، من ثم كان قياسها مستحيلا .

٤ – ألا يعتري الحكمة من القياس خلل في التصور ، فإن اختل تصور الحكمة في القياس كان قياسا مختلا ومضطربا ، لأن الحكمة من القياس يجب أن تكون محكمة التصور صحيحة الإدراك لتحقيق صحة تطبيق القياس ، والحكمة من القياس هنا أو مقصود هو انطباق الحكم المستنبط من القياس في الواقع وهو المماثلة في الصور والمطابقة في الحكم ، وتصور المماثلة في الحكم المستنبط من القياس بين صفات الخالق وصفات المخلوق مستحيلة ، لأنها تصطدم بالتنزيه ، وهو أصل من أصول العقيدة وقد وجب لله تعالى كل كمال يليق بذاته المقدسة .

وبناءًا على هذا فإن عدم توفر شروط القياس تفرغ القياس من مفهومه وتجرده ضوابطه ، وتفسد إجراءاته وصورته ، مما يترتب عليه فساد نتائجه . وهذا هو مفهوم القياس المفرغ أو تفريغ القياس ، إذ لا مبرر له أصلا لانتفاء إمكانات الإجراء والتطبيق .

ومن ثم تستطيع أن نقرر أن القياس في الصفات الخبرية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة غير ممكن، وأنه لا يجوز في حق الله تعالى، فلا يجوز قياس اليد والعين البشرية باليد والعين الواردة في الصفات الخبرية في حق الله تعالى ، كما لا يجوز إذ

ذكرت اليد تصور أجزاء مكونة لها وهو ما قد يقصد به الغزالي تفريغ الصورة الكلية إلى صور جزئية مكونة ، فإن تصور اليد الإلهية غير ممكن لأنه إن أمكن لشبهت بيد المخلوق وأمكن تصور أجزاء مكوناتها ، وهذا مستحيل على الله تعالى ، لذا وجب تأويل هذه الصفات الخبرية إلى معان خبرية كأن تؤل اليد بالقدرة والعين بالرعاية والحفظ وهذا مذهب الخلف في الصفات الخبرية التي يوهم ظاهرها التشبيه ، وقد ذكر الأمام الألوسي في تفسيره صورا من هذا التأويل وفصل موقف أهل السنة والجماعة من آراء المخالفين [١] في تفسيره كقول الله تعالى : ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ [٢] .

المطلب الرابع

الفـروض الجدليـــة

تعتبر « الفروض الجدلية » إحدى أهم قواعد منهج الإمام الغزالي في التفكير العلمي ، لا سيما في تقرير المسائل العقيدية والدفاع عن مذهب أهل السنة والجماعة ، ويعني « بالفروض الجدلية » التصورات الذهنية التي يطرحها المجادل أو المناظر من مخيلته بطريق الافتراض في إطار النفي أو الإثبات ، والتي لم يثرها المخالف في الرأي والمذهب ، ولم تخطر بباله .

ولا ريب أن الفروض الجدلية تثري مادة الحجاج والمناظرة إذ تثير في الذهن العديد من التصورات الفكرية الآنية التي يتمنها المجادل في ذهنه وينشئ منها المقدمات والنتائج التي تفحم الخصم وتلزمه الحجة ، وهي توسع في الاستدلال الدقيق بجمع ما يحول في الذهن من شارات دلالية تفيض في تكوين الأحكام نقدا لفكرة أو معتقد أو نقضا لها .

وتتوقف الفروض الجدلية على عدة مثيرات ذهنية وعقلية تتمثل فيما يأتي :

١ – ثراء المخيلة : فهي التي تثير في الذهن عناصر افتراضية تصير بني دلالية فائقة المنظم يتراص بعضها فوق بعض لتكون نسيجا دلاليا افتراضيا قويا لفروض جدلي ، وتناسب قوة الفروض الجدلية مع التخييل قوة وضعنا وثراءًا ونضوبا .

٢ – قدرة المخيلة على التوليد وأقصد بها : استلال صور فكرية من كلام الخصم

---

(١) راجع : روح المعاني . للإمام الألوسي في معنى الاستواء على العرش

(٢) طه : ٥ .

تسهم في تكوين عناصر دلالية من جنس قوله وقياسا ببنات أفكاره بحيث لا يمكن له دفعها ويلجأ إلى التسليم بها ضرورة ، إذ لا يمكن له نقضها أو التشكيك فيها ، وإن أراد نقدها تسلسل التوليد حتى ينتهي الجدل إلى إلزامه بإقرار نفيض معتقده أو مذهبه أو فكرته .

ولابد من قدرة المخيلة على التوليد نظرا لأن ثراء المخيلة وحده ليس كاف في طرح الصور العقلية والظواهر الحجاجية في تفنيد الآراء والمعتقدات الباطلة .

٣ – القدرة العقلية على التوظيف الفكري : وتتوقف الفروض الجدلية وجودا وعدما على القدرة العقلية للناظر والناقد والمحاجج على توظيف عناصر الاستدلال وصور الحجاج التي استلها أو ولدها في ذهنيته بثراء مخيلته وقدرته العقلية على التوليد ، وإبرازها في صورة أحجية عقلية ومنطقية تكون أكثر إقناعا وأقوى مضاءا وألزم حجة ، لا مناص للمخالف من التسليم بها .

ولا يمكن تصور مخيلة ثرية وأمشاج دلالية مولَّدة قادرة على الإقناع في حالة عجز العقل عن التوظيف الدلالي لما يُثيره ثراء التخيل وقوة التوليد من رؤى وتصورات تسهم في تكوين بنى استدلالية قوية . واللآلئ الحسان لا يبرز جمالها إلا في اتساقها وانتظامها في عقد منضود ، ويزول جمالها إذا ما انفرط عقدها .

ويلزم التوظيف ما يأتي :

١ – الدراية بطرائق الأدلة والإحاطة بها والعلم الدقيق بمكوناتها الدلالية ونظمها في إطار دلالات النقل الهادية للعقل ، والضابطة للفكر والتصور والنظر والاستدلال ، على أن يسير العقل في حراسة النقل بعيدا عن مخاطر الانزلاق الفكري والشطط الذهني .

٢ – الدراية باللغة العربية وأبوابها وأسرارها وصورها البلاغية وسنن العرب في التعبير ، فكل ذلك يسهم في قوة التوظيف الدلالية إثباتا ونفيا .

٣ – الدراية بمقاصد الشرع الحكيم ، وتلمس الحكمة في حث القرآن الكريم والسنة النبوية الإنسان على النظر والتأمل والاستدلال ، وتحفيز العقل للحصول على المعرفة وتحقيق اليقين .

وقد تمتع الإمام الغزالي بثراء المخيلة ، وقوة التوليد، ودقة التوظيف، فجاءت

أحجيته وبراهينه العقلية وأدلته في الرد على المخالفين لمذهب أهل السنة والجماعة منسجمة متراصة في تناص بديع ، يقيم الحجة ، ويلزم المحجة ويبهر العقول

ومن دلائل استخدام الافتراض الجدلي في الحجاج ونقض آراء المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة قوله الصريح : (نحن وإن كنا نقدر على معارضتكم بمثله في الأحوال إذ قال قائلون خلقه – أي العالم – في الوقت الذي كان الأصلح الخلق فيه ، لكنا لا نقتصر على المقابلة بل نفرض على أصلكم تخصصا في موضعين لا يمكن أن يقدَّر فيه اختلاف . أحدهما : اختلاف جهة الحركة والآخر : تعين موضع القطب في الحركة عن المنطقة) (١).
ومن أمثلة التي توضح هذا ما يأتي :

١ – يقول الإمام الغزالي في نقض مزاعم الباطنية فيما يتعلق بدعواهم « الحاجة إلى التعليم والمعلم » ودعواهم « لا يصلح كل معلم ، بل لابد من معلم معصوم » وظهرت حجتهم في إظهار الحاجة إلى التعليم وإلى المعلم ، وضعف قول المفكرين في مقابلتهم ، فاغتر بذلك جماعة وظنوا أن ذلك من قوة مذهبهم وضعف مذهب المخالفين لهم ، ولم يفهموا أن ذلك لضعف ناصر الحق وجهله بطريقة ، بل الصواب الاعتراف بالحاجة إلى المعلم ، وأنه لابد وأن يكون المعلم معصوما ، ولكن معلمنا المعصوم هو محمَّد ﷺ فإذا قالوا هو ميت فنقول : « ومعلمكم غائب » ، فإذا قالوا : « معلمنا قد علم الدعاة وبثهم في البلاد وهو ينتظر مراجعتهم إن اختلفوا أو أشكل عليهم مشكل » ، فنقول : « ومعلمنا قد علم الدعاة وبثهم في البلاد وأكمل التعليم إذا قال الله تعالى : ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾ (٣) (٢) ، وبعد كمال التعليم لا يضر موت المعلم كما لا يضر غيبته .

فبقي قولهم : « كيف تحكمون فيما لم تسمعوه ؟ أبالنص ولم تسمعوه، أم بالاجتهاد والرأي وهو مظنة الخلاف ؟ » فنقول : « نفعل ما فعله معاذ إذ بعثه رسول الله

---

(١) تهافت الفلاسفة . للإمام الغزالي ص ٦٠ ، مرجع سابق .
(٢) المائدة : ٣ .

ﷺ إلى اليمن إذ كان يحكم بالنص عند وجود النص وبالاجتهاد عند عدمه (١) ، بل كما يفعله دعاتهم إذا بعدوا عن الإمام إلى أقاصي البلاد ، إذ لا يمكنهم أن يحكموا بالنص ، فإن النصوص المتناهية لا تستوعب الوقائع الغير متناهية ، ولا يمكنهم الرجوع في كل واقعة إلى بلدة الإمام ، وإلى أن يقطع المسافة ويرجع فيكون المستفتي قد مات ، وفات الانتفاع بالرجوع . فمن أشكلت عليه القبلة ليس له طريق إلا أن يصلي بالاجتهاد ، إذ لو سافر إلى بلد الإمام لمعرفة القبلة لفات وقت الصلاة ، فإذن جازت الصلاة إلى غير القبلة بناء على الظن. ويقال : « أن المخطئ في الاجتهاد له أجر وللمصيب أجران »[٢] . فكذلك في جميع المجتهدات، وكذلك أمر صرف الزكاة إلى الفقير وربما ظنه فقيرا باجتهاده، وهو غني باطنا بإخفاء ماله ، ولا يكون هو مؤاخذا به ولو أخطأ ، لأنه لو يؤاخذ إلا بموجب ظنه . فإن قال : « ظن مخالفه كظنه » فيقول : « هو مأمور بأتباع ظن نفسه ، كالمجتهد في القبلة يتبع ظن نفسه وإن خالفه غيره »، فإن قيل : « المقلد يتبع أبا حنيفة أو الشافعي رحمهما الله تعالى ، أم غيرهما » ، فأقول : « فالمقلد في القبلة عند الاشتباه ، إذا اختلف عليه المجتهدون فكيف يصنع ؟ فسيقول : « له مع نفسه اجتهاد في معرفة الأفضل الأعلم بدلائل القبلة فيتبع ذلك الاجتهاد ، فكذلك في المذاهب » .

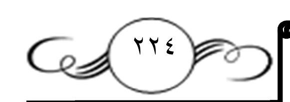
فرد الخلق إلى الاجتهاد – ضرورة – الأنبياء والأئمة مع العلم بأنهم قد يخطئون ، بل قال رسول الله ﷺ : « أنا أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر » (٣) ، أي أنا أحكم

---

(١) في حديث معاذ بن جبل حين أراد الرسول ﷺ أن يبعثه إلى اليمن قال له : « كيف تقضي إذا عرض لك القضاء ؟ قال : أقضي بكتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : = فبسنة رسول الله ﷺ ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال اجتهد رأيي ولا آلو ، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله ورسوله) رواه أبو دواد في كتاب الأقضية ، باب ١١ وللفظ له ، والترمذي في الأحكام باب ٣ ، والإمام أحمد ٢٣٠/٥، ٢٣٦، ٢٤٢ قص تخريج المحقق لمجموعة الرسائل – رسالة القول في مذهب التعليم وغائلته ص ٥٠ .

(٢) قال المحقق في الحديث الشريف عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ قال : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » أخرجه البخاري في الاعتصام ، باب ٢١ ، ومسلم في الأقضية – حديث رقم ١٥ ، وأبو داود في الأقضية باب ٣ .

(٣) قال المحقق (هذا الحديث موجود في المؤلفات الفقهية ، وقد جزم العراقي بأنه لا أصل له ، وكذلك أنكره المزني وغيره) هـ ٢ من رسالة القول في مذاهب أهل العلم وغوائله ص ٥١ لكن هناك رواية



بغالب الظن الحاصل من قول الشهود وربما أخطئ فيه ، ولا سبيل إلى الأمن من الخطأ للأنبياء في مثل هذه المجتهدات فكيف نطمع في ذلك ؟ .

ولهم ههنا سؤلان : أحدهما : قولهم هذا : وإن صح في المجتهدات فلا يصح في قواعد العقائد ، إذ المخطئ فيها غير معذور . فكيف السبيل إليه ، فأقول : « قواعد العقائد يشتمل الكتاب والسنة ، وما وراء ذلك من التفصيل المتنازع فيه يعرف الحق فيه بالوزن بالقسطاس المستقيم ، وهي الموازين التي ذكرها الله تعالى في كتابه ، وهي خمسة ذكرتها في كتاب القسطاس المستقيم » فإن قيل : خصومك يخالفونك في هذا الميزان ، فأقول : لا يتصور أن يفهم ذلك الميزان ثم يخالف فيه ، إذا لا يخالف فيه أهل التعليم لأني استخرجته من القرآن الكريم وتعلمته منه . ولا يخالف أهل المنطق ، لأنه موافق لما شرطوه في المنطق غير مخالف له . ولا يخالف فيه المتكلم ، لأنه موافق لما يذكره في أدلة النظريات ، وبه يعرف الحق في الكلاميات » . فإن قال : « فإن كان في يدك مثل هذا الميزان ، فلم لا ترفع الخلاف بين الخلق ؟ » ، فأقول : « لو أصغوا إليَّ لرفعت الخلاف بينهم ، وذكرت طريق رفع الخلاف في كتاب القسطاس المستقيم ، فتأمله لتعلم أنه حق ، وأنه يرفع الخلاف قطعا لو أصغوا ، ولا يصغوا إليه بأجمعهم ! بل قد أصغي إليَّ طائفة فرفعت الخلاف بينهم ، وإمامك يريد رفع الخلاف بينهم مع عدم إصغائهم فلم لم يرفع إلى الآن ؟ ولم لم يرفع علي ﷺ وهو رأس الأئمة ؟ – كما في معتقدهم – أو يدعي أنه يقدر على حمل كافتهم على الإصغاء قهرا ، فلم لم يحملهم إلى الآن؟ ولأي يوم أحله؟ وهل حصل بين الخلق بسبب دعوته إلا زيادة خلاف وزيادة مخالف ؟ نعم! كان يخشى من الخلاف نوع من الضر لا ينتهي إلى سفك الدماء، وتخريب البلاد ، وإيتام الأولاد ، وقطع الطرق ، والإغارة على الأموال ، وقد حدث في العالم من بركات رفعكم الخلاف ما لم يكن بمثله عهد » فإن قال .... الخ) (١) .

وهكذا يستطرد الإمام الغزالي ويمعن النظر في إيراد كثير من الفروض الجدلية سواء

نصها : « إنما يأتيني الخصمان ولعل أحدهما ألحن بحجته من أخيه وإنما أقضي بنحو من الظاهر فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فهو قطعة من النار ....).

(١) المنقذ من الضلال . للإمام الغزالي ، تقديم أحمد شمس الدين ص ٥١ ، ٥٢ – دار الفكر – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦ – ١٤٢٧م .

المتعلقة بنقض خطايا الخصوم وبمنهجه في التفكير والتعليم ، والحجاج والمناظرة ، كأنه يرشف من بحر وافر المداد ، ويكوِّن افتراضاته من معين عقلي ناضح الرؤية ، فائق التصور، وافر الحجة ، ثري الاستدلال ، في إقناع لا يُنقض ، ورأي لا يُقطع ، ودلالات من مخيلة عقلية ثرية مدركة ملهمة منضبطة فظنه واعية وملزمة .

وقد أثرت أن أنقل نص الإمام الغزالي بهذا القدر على غير طريقتي في النقل – ليتمكن المتأمل من متابعة الفروض الجدلية التي ينشؤها الإمام الغزالي في مسارين هما :

المسار الأول : تقرير مسائل الخصوم بكثير من الافتراضات الجدلية التي يظن أنها تدعمها وينبغي أن يفطن إلى أنه بتقريره هذه المسائل بهذه الافتراضات لا يعني أنه يسلم بها أو يتخذها له مذهبا ، وإنما يتوسع في الافتراض الجدلي على لسان خصومه ليكون نقضه لهذه الافتراضات أشمل وأحوط ، وألا يترك له بابا للجدل دون إيصاد ، ولا قضية دون إغلاق ، ويؤيد هذا قوله : (إني قررت شبهتهم إلى أقصى الإمكان ، ثم أظهرت فسادها بغاية البرهان) [١] .

المسار الثاني : إثراء أدلته وأحجياته وبراهينه في نقض هذه المعتقدات بطريقة حجاجية جدلية أقطع لرأيه ، وأثبت في تقويض رؤى مخالفي مذهب أهل السنة والجماعة ومعتقداتهم ، لكي لا تبقى حجة لمحتج منهم ، أو افتراض لمفترضي ، أو دلالة لمستدل ، أو قضية في دليل ، أو رأي في مذهب ، أو نزوع في مسلك ، أو شطط في فكر ، أو ضلالة في تصور .

هذا ومن صور الافتراض الجدلي عند الإمام الغزالي ما يأتي :

أ – الأصل الافتراضي : وهو أن يفترض قضايا كلية تمثل إطارا أفقيا « عاما » للافتراض الجدلي في نقض آراء المخالفين لمذهب أهل السنة والجماعة ينقض فيها بنى الاستدلال تتمثل هذه القضية الكلية في صورة سؤال افتراضي مجاراة للخصم ثم يعمد إلى نقضه وتفنيده وهذا واضح في النص السابق إذا يقول : « ولهم هنا سؤالان ، أحدهما قولهم كذا ، أما الثاني فقولهم كذا » .

ب – الفروع الافتراضية : وهي أن يفرع على الصورة الكلية مسائل جزئية فرعية في

(١) رسالة القول في مذهب التعليم وغائلته . للإمام الغزالي ص ٤٩ .

صورة افتراضات جدلية بأدوات الشرط التي وظفها في تكوين فرضياته في محاججة الخصوم فيقول مثلا : « لو قال » ، « فإذا قيل » ، « فإن قيل » ، « فإن قال » ، « إن صح كذا » إضافة إلى صيغ أخرى كقوله « فبقي قولهم كذا » « فإذا قلتم كذا ... » .

وتأتي صيغ نقض لافتراضات الجدلية في تكوينات صور النقض وانتزاع مقدماته ونتائجه من مخيلته ممثلا لها بالشواهد النصية تأتي في صور إيجابية تتسق مع تقرير أجوبته على افتراضاته العقلية الجدلية مثل : « والجواب كذا » « يجاب عنه بكذا » ، « أقول كذا » « فيرد عليه بكذا» مستخدما صيغ الإضراب « بل » تارة ، والتمثيل تارة ثانية ، وثالثة صيغ القياس ، والأسئلة التقريرية ، التي تقرر إجابة محددة مرتقبة من المخالف، وهذه الأسئلة التقريرية تحدد مسار الحجاج ، وترسم أولوياته ، وتضمن أطره ، كي يحصر إجابة الخصم التقريرية في قضية لا تقبل من أجوبته إلا وجها واحدا ثم تحديده في ذهنه قبلا ، ثم يبني على أجوبتهم التقريرية نتائجه وحكمه في صور إيجابية كقوله و«الحاصل من هذا كذا» ، « ويلزم من هذا كذا » و«يتفرع على هذا كذا» ، «ويترتب على هذا كذا» ، «وليس المقصود كذا » ، « بل المقصود كذا » ، وهذه صيغ إجرائية صورية ، ثم يبني على إجاباتهم التقريرية نتائجه وأحكامه .

ومن أضراب هذا أيضا قوله – أي الغزالي – : [«لأنا إذا فرضنا»، « وتحقيقه أن يقال » ، « فإذن قد تحقق » ، « بالقول كذا ... » ، « ثم يبقى عين الإشكال ...» ، و«وهو بالنسبة إلينا وإلى علومنا غاية الإحالة»، «الإلزام الأول» ، «الإلزام الثاني» ، «الاعتراض الأول» ، « الاعتراض الثاني» ، «وإن أريد كذا فإذن ...» ، «وإن اعتقدنا كذا ربما كذا»] (١) .

وذكر هذه الصيغ على سبيل التمثيل لا الحصر ، ومن الصعب حصر كل صيغ الافتراض وأساليبه وتراكيبه ومقدماته ونتائجه وصوره وكلياته وجزئياته عند الإمام الغزالي ،

---

(١) راجع : تهافت الفلاسفة . للإمام الغزالي ص ٥٢ – ٦٧ مرجع سابق ، وراجع معارج السالكين . للإمام الغزالي ص ٧٧ وما بعدها .

إلا أنا نذكر منها فقط أساليب « الشرط ، والنفي ، والإضراب ، والاستدراك ، والأولى اعتباره أو تركه ، والاستصواب والحصر والقصر ، والجمل الخبرية والفعلية ، والتشبيه ، والتمثيل ، والقياس والاستظهار والاستعارة وغير ذلك من الأساليب والصيغ والتراكيب التي أضفت على افتراضات الإمام الغزالي الجدلية صورا من الحراك الذهني المفعم بثورة العقل والوجدان ، ويقظة الإدراك ، وعمق الفقه والدراية يجذب القارئ ، ويثير فضول إسهامه في الافتراض ، والمشاركة في الحجاج ، ويرفعه إلى قوة التأمل ، وكيفية تكوين الافتراضات وطرائق إنشائها ، وثراء معانيها ودلالاتها وتفهم مقاصدها ، كما لو كان يجالس الغزالي يبصره ويسمعه ويرى إشاراته التعبيرية .

ومن خصائص الفروض الجدلية عند الإمام الغزالي ما يأتي :

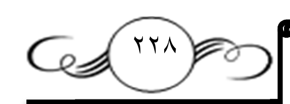
١ – عقلانية .
٢ – مقنعة .
٣ – ملزمة .
٤ –كاشفة ملهمة .
٥ – دقة الصياغة .
٦ – ثراء التفريع .
٧ – قوة العرض .

المطلب الخامس

توليد الأحجية من منطق الخصوم

« توليد الأحجية منطق الخصوم » قاعدة من قواعد منهج التفكير العلمي عند الإمام الغزالي في مواجهة التيارات الفكرية والآراء الفلسفية والكلامية الغالية تارة والمفرَّطة تارة أخرى ، والتي شذت عن منهج أهل السنة والجماعة في تقرير مسائل الاعتقاد ، أو نقضها ، فقد اعتمد الإمام الغزالي توليد الحجج من ذات المنطق الذي استخدمه خصوم مذهب أهل الحق ، ليكون أمعن في التفنيد وأبلغ في الرد ، وأثبت في النقض، وأقطع في الفصل، وأبين في إماطة اللثام عن وجه الحق فيما يثار من مشكلات فكرية وعقدية .

وأعني بالتوليد : توليد الأفكار الحجاجية من رحم منطق الخصوم وأمشاجه الدلالية لتكوين نسيج افتراضي مولَّد من بنات أفكارهم وجنس آرائهم ومنطلقات مذاهبهم وتياراتهم ، ويعتبر التوليد إبحار في عمق الدلالة ، وغوص في بحرها اللجي المائج الهائج يستل منه المتأمل والناقد البصير من بنات الأفكار مالا يعارض ، ولا يقابل من قبل الخصوم بالغرابة أو الاستهجان والنكارة ، بل ويعجزون عن معارضته ، لأنه مقاس



بمقدماتهم ، مبني على أصول استنتاجهم ، ومنهج تقريرهم ، ومشارب تفكيرهم ، ومنازع استدلالهم ، ومَعين حجاجهم ، ومجدول من فروض جدلهم ، وفرائد أفكارهم .

ويقرر الثائرة المفردة في منهج حجاجة لمخالفي مذهب أهل الحق فيقول في معنى المجادلة بالتي هي أحسن : (أن آخذ الأصول التي يسلمها الجدلي واستنتج منها بالميزان المحقق على الوجه الذي أوردته في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد ، وإلى ذلك الحد فإن لم يقنعه لبلادته وإصراره على تعصبه ولجاحه وعناده عالجته بالحديد) [١] .

ويقول : (وأما من فسد إيمانه بطريق الفلسفة حتى أنكر أصل النبوة ، فقد ذكرنا حقيقة النبوة ووجودها بالضرورة ، بدليل وجود علم خواص الأدوية والنجوم وغيرها ، وإنما قدمنا هذه المقدمة لأجل ذلك ، وإنما أوردنا الدليل من خواص الطب والنجوم لأنه من نفس علمهم ، ونحن نبين لكل عالم من العلوم كالنجوم والطبيعة والسحر والطلسمات مثلا من نفس علمه برهان النبوة) [٢] .

ويقول – أيضا – في معرض نقده آراء الباطنية وعقيدتهم في الإمام المعصوم المعلم: (بل المقصود أن هؤلاء ليس معهم من الشفا المنجي من ظلمات الآراء ، بل هم مع عجزهم عن إقامة البرهان على تعيين الإمام ، طالما جربناهم فصدقناهم في الحاجة إلى التعليم وإلى المعلم المعصوم ، وأنه الذي عينوه ، ثم سألناهم عن العلم الذي تعلموه من هذا المعصوم ، وعرضنا عليهم إشكالات لم يفهموها ، فضلا عن القيام بحلها ، فلما عجزوا أحالوا على الإمام الغائب وقالوا : إنه لابد من السفر إليه . والعجب أنهم ضيعوا عمرهم في طلب المعلم وفي التبجح بالظفر به ، ولم يتعلموا منه شيئا أصلا كالمتضمخ – المتلطخ – بالنجاسة يتعبد في طلب الماء حتى إذا وجده لم يستعمله وبقي متضمخا بالخبائث) [٣] .

والتوليد الدلالي المعرفي في إطار انتزاع العقل الصور الفكرية من أقوال المخالفين

---

(١) القسطاس المستقيم. للإمام الغزالي ص ٣٧ ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ١ / ٢٠٠٦ – ١٤٢٧هـ .

(٢) المنقذ من الضلال . الإمام الغزالي ، تقديم أحمد شمس الدين ص ٧٧ مرجع سابق .

(٣) المنفذ من الضلال . للإمام الغزالي ص ٥٤ ، مرجع سابق .

وصوغها على غرار ما يعتقدون أو يذهبون أثر كبير في إثراء بنية الاستدلال وانتزاع شواهد النقض وبيِّناته فيما ينزع إليه من ضلالات الاعتقاد وفساد التصور ، حيث الاعتقاد فيما لم يقم على صحته دليل واعتناق ما لم يقم عليه من الآراء برهان .

والتوليد يتناسب طردا مع القدرة على الحجاج وثراء المحجة ، فكلما قوي التوليد واستوت رؤاه وتصوراته كلما قوي النقد وتعززت دلالات النقض ، واستقرت بهذا وذاك صحة المعتقد وقوة القناعات ، وكلما ضعف نضب معين الاستدلال ، وفتر الحجاج ، وتأرجحت المعتقدات والقناعات بين الإثبات والنفي ، والقبول والرفض . وبين هذا وذاك تحار العقول في الإقرار بالصواب أو الخطأ على وجه قاطع ، وتغلق القلوب دون التصديق الجازم والتبيين القوي ، الذي يحقق السكينة والطمأنينة .

لوازم التوليد :

يلزم التوليد في مجال الحجاج والإيضاح ما يأتي :

١ – قوة المخيلة . ٢ – سرعة البديهة وقوة الملاحظة .

٣ – الحذق والمهارة . ٤ – انقداح الأفكار في الذهن .

٥ – القدرة على القياسات الذهنية . ٦ – الدقة في إبراز التوافقات والمفارقات .

٧ – القدرة على إجراء القياسات العقلية .

الفرق بين التوليد والاقتراض الجدلي :

وثمة فرق بين التوليد الدلالي والفروض الجدلية ، فالتوليد قوة ذهنية جائلة في المعاني والدلالات والأحجية المنظورة والمتأملة من كلام الخصوم ، أما الفروض الجدلية فجائلة في الذهن ، ذاتية الصنعة وإن كانت مترتبة على أدلة المخالفين .

هذا ويلتقي كل منهما في قوة المخيلة ، وسرعة البديهة ، والقدرة على التفريع والتشقيق ، وقوة القياسات الذهنية ، على أن العلاقة بينهما قوية ، حيث إن الافتراض الجدلي يتناسب طرديا مع التوليد الدلالي ، فكلما قوي التوليد الدلالي قويت احتمالات الافتراض الجدلي ، فضلا عن كون العلاقة بينهما وجودية ، فإذا وجدت القدرة على التوليد وجدت الافتراضات الجدلية ، وإذا تلاشت الأولي تلاشت الثانية .

ولعل مما ميز الإمام الغزالي عن غيره من كثير من العلماء في قضايا الفكر والحجاج

والعلم والتعليم ومدارسة علوم المخالفين وآرائهم ومعتقد انهم ونقض مذاهبهم ، وتقرير مسائلة أي مسائل مذهب أهل السنة والجماعة – واعتقاداتهم الصحيحة – لعل ما ميزه عن غيره هو قوة التوليد وقوة الفروض الجدلية .

صور التوليد :

١ – انتزاع شواهد الاستدلال من الأدلة .

٢ – التفريع على الأصل والتشفيق الحجاجي .

٣ – التوليد المعكوس : واقصد به توليد المعاني الدلالية على عكس ما تقتضيه دلالة النقيض .

٤ – التوليد التوافقي : وأقصد به التوليد المتوافق مع مساقات أدلة الخصوم من حيث الإجراء المناقض ومن حيث الاستنتاج . بحيث تتوافق صور التوليد وإجراءاته اتفاقا صوريا فقط ، وإن اختلفت نتائج كل منهما عن الآخر وإلا حصل التناقض في النتائج ووعر معين التوليد .

نماذج من التوليد عند الإمام الغزالي :

للتوليد عند الإمام الغزالي شواهد كثيرة يصعب استقصاؤها ، ونظرا إلى صعوبة استقرائها فإنني اكتفي بذكر بعض الشواهد فقط باعتبار ذلك من لوازم التأصيل والإيضاح لهذه القاعدة المنهجية .

١ – يقول الإمام الغزالي في معرض نقضه لمعتقدات الطبيعيين الباطلة وآرائهم الفاسدة: (فنقول للطبيعي : « قد اضررت إلى أن تقول في الأفيون خاصية في التبريد ليس على قياس المعقول بالطبيعة ، فلم لا يجوز أن يكون في الأوضاع الشرعية من الخواص في مداواة القلوب وتصفيتها مالا يدرك بالحكمة العقلية ، بل لا يبصر ذلك إلا بعين النبوة ») [١] .

وقد ولّد الغزالي من قول الطبيعيين « خاصية الأفيون ليست على قياس العقول في الطبيعة » حجاجة « لم لا يجوز في الأوضاع الشرعية من الخواص في مداواة القلوب وتصفيتها مالا يدرك بالحكمة العقلية » ، وقد ورد توليد الإمام الغزالي هذا الحجاج بطريقة

---

(١) المنقذ من الضلال . للإمام الغزالي ص ٧٨ ، ٧٩ ، مرجع سابق .

القياس القائم على التوليد فإذا كانت خاصية الأفيون « من البرودة » ليست على قياس المعقول في الطبيعة ، فكذلك خاصية الأوضاع الشرعية في مداواة القلوب وتصفيتها لا تدرك بالحكمة العقلية . فقد ولد معنى خاصية الصلاة من معنى خاصية العناصر الطبيعية ، ونصبها حجة على نقض مذهبهم لتكون من نفس حجتهم في الإثبات من باب قياس الأولى إجراؤه ، ثم عرض عليهم ترجيح الأولى اعتباره من المعنيين أو الحجتين : الحجة المولَّدة والحجة المولَّدة منها ، فإذا كانت الحجة المولَّدة أقوى وأقطع دلالة وحكما من الحجة المولَّد منها فذلك اختيار باطل في حكم العقل ، وإن من البديهي أن يسلَّم للحجة الأقوى ، فما بالك إذا كانت الحجة المولَّد منها باطلة فاسدة لا تقوى على الاحتجاج ، ولا يقوم بها برهان . فكيف يترك من الحجاج تنعقد به الأحكام لواهٍ لا تنعقد به ، ولا تبنى عليه .

٢ – يقول الإمام الغزالي إلحافا بقوله السابق : (بل قد اعترفوا – أي الطبيعيون – بخواص هي أعجب من هذا فيما أوردوه في كتبهم ، وهي من الخواص العجيبة المجربة في معالجة الحامل التي عسر عليها الطلق (...) يكتب على خرقتين لم يصبهما ماء ، وتنظر إليها الحامل بعينها ، وتضعهما تحت قدميها ، فيسرع الولد في الحال إلى الخروج . وقد أقروا بإمكان ذلك وأورده في كتاب عجائب الخواص » وهو شكل فيه تسعة بيوت ، يرقم فيه رقوم مخصوصة يكون ما في مجموع جدول واحد خمسة عشر ، قرأته في طول الشكل ، أو في عرضه أو في جوانبه .

فيا ليت شعري – والقول للغزالي – من يصدق بذلك ثم لا يتسع عقله للتصديق بأن تقدير صلاة الصبح بركعتين ، والظهر بأربع ، والغرب بثلاث ، وهي لخواص غير معلومة بنظر الحكمة ؟ وسببها اختلاف هذه الأوقات ، وإنما تدرك هذه الخواص بنور النبوة) [١] .

وعن التأمل في هذا النص نجد أن الإمام الغزالي قد أجرى التوليد على طريقة الطبعيين في الحجاج فصورة الحجاج عندهم أنهم يثبتون زعمهم تأثير خواص الحروف والأرقام في سرعة طلق الحامل إذا كتبت في خرقة ووضعت الحامل عليها قدمها ونظرت

---

(١) المنقذ من الضلال . للإمام الغزالي ص ٨٨ ، مرجع سابق .

إليها . ويطلق على هذا تأثير خواص الحروف والأرقام في الطبائع ، وهذا « مولَّد منه » والمولَّد من هذا القول في كلام الإمام الغزالي : « تقدير ركعات الصلاة لخواص غير معلومة ينظر الحكمة وإنما تدرك بنور النبوة » أي أن تقدير الركعات لخواص لا تدرك إلا بنور النبوة ، وليس بنظر الفلسفة ، ولا تدركها الحكمة العقلية . وقد رودت أيضا صورة التوليد بطريقة القياس المعنوي في حجاج الطبعيين فنقض مزاعمهم ، وهي : إذا جوَّزتم أن للأرقام أو الحروف خواصا مؤثرة في الطبيعة فلم تنكرون أن يكون لتقدير الركعات في الصلاة خواص لا تدرك إلا بنور النبوة ، فكيف ترضون لخواص الأرقام والحروف أثارا في الطبيعة تدركونها بالحكمة ، ولا ترضون لتقدير ركعات الصلاة خواصا تدرك بنور النبوة ، وما يدرك بالنبوة ليس كما يدرك بالحكمة ، فالحكمة مصدرها العقل ، والنبوة مصدرها الشرع الإلهي، وهداية الشرع مقدمة على هداية العقل ، لأن الشرع من علم الله تعالى والمعقولات من نتاج العقول ، ولا يستقيم عقلا قبول نتائج العقل « المخلوق » دون « الشرع » علم الخالق ، وتجويز قبول نتائج العقول دون مقررات الشرع ما هو إلا سفه بيَّن ، لأنه لا يمكن عقلا ترك نتاج عقل قاصر لشرع حكيم ، فضلا عن كونها نتاج عقل عابث.

٣ – يقول الإمام الغزالي في معرض نقضه لآراء الفلاسفة في القول بقدم العالم بعد أن بنى رأيهم وساق أدلتهم: (لهم على مذهبهم أدلة نوردها، ونفصل عنها

قالوا يستحيل أن يصدر حادث عن قديم حدوثا لا واسطة له ، لأن الإله إذا فرضنا وجوده في الأزل لا موجود معه البتة ، والموجودات لم تصدر منه لأن إيجادها لم يظهر به ، بل كان عنده في حيز الإمكان المجرد ، ثم إنه أحدث العالم فإحداثه لا يخلوا من حالين : إما أن يبقى على حالته الأولى ، وإما أن يكون حدثت له صفة تقتضي الإحداث ، وذلك السؤال بلم ؟ فيقال : لم خصص هذا الوقت بالفعل دون الوقت السابق ، أو يحال الأمر على فقد آلة ووجودها ، يبطل أن يكون لإرادة حادثة ، فإن الحادث لا يحل التقديم ، ويبطل أن يخلقها في محل ثم يريد بها ، وكل هذا باطل . وأما قولهم إنه لم يفعل ثم فعل فذلك يوجب تغيير حال .

قلنا – القول للإمام الغزالي – : بل هو عالم لا يتغير عما علم في وقت ما لا في

الماضي ولا في المستقبل كما يدل عليه . ومن الدليل على حدوث العالم أن القول بقدمه إثبات حوادث لا نهاية لها .

فلك الشمس يدور في سنة ، وفلك زحل في ثلاثين سنة ، فتقع أدوار الشمس في أدوار زحل في ثلث العشر ، وتقع أدوار الشمس في أدوار المشترى في نصف السدس ، فإنه يقع مدة اثنتى عشرة سنة ، فإذا كانت دورات زحل لا نهاية لها ولا عداد ، وكذلك الشمس ، وكذلك المشترى ، فذلك يبطل أن تقع الشمس لأحدهما في التكسير على ما وصفنا ، بل فلك الكواكب الذي يدور عندهم في ستة وثلاثين ألف سنة مرة . ثم نقول – والقول الغزالي – : أعداد هذه الدورات لا تنفك أن تكون شفعا أو وترا ، أو شفعا ووترا ، أو لا شفع ولا وتر ، وبطل أن يقال : لا شفع ولا وتر ، فإن العدد إما شفع وإما وتر ، وقد صححتم هذه المقدمة في المنطق ، وكذلك – أي يبطل – إن قلتم شفعا ووترا .

فإن قلتم شفعا فما لا نهاية له لا يعوزه واحد يصير وترا ، ومحال أن يعوزه ، وإن قيل وترا ثبتت النهاية .

فإن قيل : مالا يتناهى لا يقبل الاتصاف بالشفع والوتر ، قلنا : هذا محال إذ جملته قامت من سدس عشر تقبل ذلك بالضرورة ، وغاية كلامهم مطالبة الباري سبحانه بما خص ووقت المبدأ من غيره .

وهذا الاعتراض لا يعقل له مناسبة ولا يلزم بحال ، فكل ما يهذون به يحمل على العلم والإرادة على أنا نقول ربما الأصلح بهم خلقهم في الوقت الذي وجدوا فيه) [١] .

وقد برع الإمام الغزالي في نقض أدلة الفلاسفة المزعومة يقدم العالم بطريق « التوليد» من بنات أفكارهم وتفريعا على مقدماتهم لهدم نتائج بحثهم ، ومن شواهد التوليد في قوله – آنف الذكر – ما يأتي :

١ – توليد أدلة حدوث العالم من قولهم بقدمه في قوله : « ومن الدليل على حدوث العالم أن في القول بقدمه إثبات حوادث لا نهاية لها » وهذا يعني أن دليلهم يتناقض مع مبدئهم في القول بقدم العالم .

---

(١) معراج السالكين . للإمام الغزالي ص ٧٩ ، ٨٠ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦ – ١٤٢٦ هـ .

٢ – إطلاق محدودية الزمن في حركة الكواكب واسترسال الحركة (لا نهائيه الحركة) يبطل وقوع الشمس لأحدهما – زحل والمشترى كما في نصه – في جزء من وقت الحركة، وهو باطل بإنباتكم الاشتراك في جزء من الوقت .

٣ – إثبات نهاية العالم بعكس منطق أدلتهم من ذات حجتهم وذلك قوله : « فإن قلتم شفيعا فما لا نهاية له لا يعوزه واحد ، ومحال أن يعوزه ، وإن قلتم وترا ثبتت النهاية .

٤ – ويُولد من قولهم أيضا : وغاية كلامهم بقدم العالم بناءًا على هذا يلزمه مطالبة البارئ سبحانه بما خص ووقت المبدأ ، وهذا لا سبيل إليه فتقرر بطلان مذهبكم في القول بقدم العالم ، على أن الخالق سبحانه وتعالى لا يسأل عن تخصيص فعل أو بيان ابتداء خلق ، وهذا لا يجوز في حق الله تعالى ويقرر هذا قوله سبحانه :لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ (١) ، ثم إنه يترتب على هذا استنطاق الإله عن أسرار صنعته وزمنها وكيفيتها ، ولا سبيل عقلا إلى ذلك ، فدل هذا على استحالة طلب الكشف من الله تعالى عما يفعل، وقصد الاستحالة عبث عقلي والبناء على ما يستحيل عقلا مستحيل ، والخوض في المحالات باطل ، فبطل ما ذهبوا إليه .

المطلب السادس

التقريب الدلالي واحتمالات الترجيح

« التقريب الدلالي ومراعاة احتمالات الترجيح » إحدى قواعد منهج الإمام الغزالي في إبطال معتقدات المخالفين لمذهب أهل السنة والجماعة وبيان فساد آرائهم ، وغور منطق حجاجهم .

وأقصد بـ « التقريب الدلالي » تقريب دلالات الأدلة إلى أذهان المخاطبين في معرض الاستدلال تيسيرا عليهم في الفهم والتلقي المعرفي وبيان حقيقة حجج الخصوم الواهية وإبراز وجوه بطلانها .

وأما « احتمالات الترجيح » فأقصد بها تهيئة الحجج في معرض النقض للعقول

---

(١) الأنبياء : ٢٣ .

لتمثل أمامها في شخوص بين واضح الدلالي يهيئ للاقتناع بالترجيحات والمرجحات مما يحقق التصديق بها على نحو يقطع الشك ويحول دون الحيرة والتردد ، ويرسخ اليقين في الذهن ، والطمأنينة في النفس .

لوازم التقريب الدلالي واحتمالات الترجيح :

هذا ومن لوازم التقريب الدلالي وترجيحات المعاني التي تبنى عليها المقدمات لانتزاع نتائجها واستنطاق أحكامها ما يأتي :

١ – دقة التحرير المفاهيمي لمدلولات المصطلحات العلمية والفلسفية والكلامية.

٢ – قوة تحرير مواطن النزاع وسلامتها من المعارضة .

٣ – قوة القياسات المعنوية وجلائها في الذهن .

٤ – قوة الموازنات الفعلية بين دلالات الأدلة تمهيدا للترجيح .

٥ – قوة الفروض الجدلية مجاراة للخصوم وإلزامهم الحجة .

٦ – قوة التوليد الحجاجي من مقدمات الخصوم لنقض استنتاجاتهم .

٧ – الحذق والمهارة .

وقد برع الإمام الغزالي في تقريباته الدلالية إلى الذهن في قضايا النزاع مع في مسارات الإقناع ، ومسارات الاقتناع ، ومؤثراته العقلية المنطقية وفق ضوابط علمية ترشد إلى التفكير السليم القائم على قوة الأدلة وصدق البراهين.

مقاصد التقريب الدلالي واحتمالات الترجيح :

ومن مقاصد التقريب الدلالي واحتمالات الترجيح ما يأتي :

١ – تهيئة عقول الخصوم والمخاطبين إلى اختيار دلالات الأدلة الظاهرة في جلاء ووضوح من مجمل التقريبات التي انتهت إليها إجراءاته العقلية في الترتيب في تدرج بديع ، ينتقل بالعقل من الظاهر إلى الأظهر ، ومن الخطأ إلى الصواب ، ومن الصواب إلى الأصوب في منطق مذهب أهل الحق .

٢ – مجاراة الخصوم في معرض الحجاج لالتزامهم الحجة بالانتقال من دلالة إلى دلالة ، ومن استنتاج إلى استنتاج ، ولكل انتقال مقصد ولكل مقصد نتيجة ، ولكل نتيجة تقرير ، إما بصواب رأيه وإما ببيان فساد الرأي المخالف لمذهب أهل الحق ، وهذا

يتم عن طريق الاحتمالات والفروض والتسليمات الجدلية .

٣ – قطع الخلاف ، وبيان وجه الحق في قضايا الخلاف المثارة وجدليات الفلسفة ، وملاسنات الغلاة من المتكلمين ، ومراشقات الزنادقة ، وأغاليط المعطلة ، وترهات المشبهة ، ومواطآت المفرطين ، وتصويرات المجسمة ، ونزوعات الطبيعيين ، وشطط العقليين ، وإلزام هؤلاء وغيرهم الحجة ، وبيان عجزهم عن الإتيان بملزم ونصب البرهان على صدق مقرراتهم .

٤ – الانتقاء الترجيحي : وأقصد به الانتقاء الإيجابي للمرجحات الأقطع حجة ، والأنصع بيانا ، والأعمق فكرا ، والأصح دليلا ، والأدق دلالة ، والأحكم منطقا، والأظهر حجة ، والأمضى حكما ، بعد إجراء الموازنات العقلية الدقيقة بين وجوه الحجاج وصور الدلالة ، وبعد عمليات محكمة من الإجراءات التقريبية للأفكار والدلالات ، وفي إطار إجراءات دقيقة للنقد الموضوعي ، والنقض العقلي، مدعوما بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .

وقد برع الإمام الغزالي في تضميناته المقاصدية وآرائه الحجاجية ، وبراهينه العقلية ، ولم تكن جدلياته الصاعدة حبا في الجدل ، ولا نشوة بانتصار ، ولا رغبة في الفلج بغلبة ، إذ لم تكن من قبيل السفسطة ، وإنما كانت لإقرار الحق وبيان زيف الباطل وزيع الزائغين بقصد ردهم إلى الحق ، وهدايتهم إلى أقوم المسالك ، وأبين الطرق ، وأرشد المعتقد ، وصواب الرأي ، واستقامة الفكر .

نماذج من تعريفات الإمام الغزالي وترجيحاته :

١ – يقول الإمام الغزالي في معرض نقضه للفلاسفة في الكشف عن أدلتهم في زعمهم إن السماء حية : (قالوا : السماء حية ولها نفس ، نسبة نفسها إلى جسمها كنسبة أنفسنا إلى أجسامنا ، وكما تنقسم حركاتنا إلى الطبيعية والإرادية كذلك حركة هذه إراديها وطبيعيها قصدها عبادة رب العزة والتقرب منه إذ كل تحرك إرادي لغرض إذا بذلك يفارق العاقل سائر الحيوان . ثم قصد التقرب الغرض به عندهم التشبه بالبارئ تعالى في الصفات لا في الذات ، فإن الكمال الأعظم والبهاء الأعم والجود الأفخم لله رب العالمين . وكل وجود بالإضافة إليه ناقصٌ ، والملك أقرب إليه ، ونعني بصفات البارئ

تعالى : العلم والحلم والجود والرحمة والنزاهة عن الظلم إلى غير ذلك .

والإنسان متى استعمل هذه الصفات قرب من الملك فهو قرب مناسبة في الخلق والصفات لا في المكان ، وكذلك الملائكة مع بارئهم . قالوا : والمنتهى طبقة الآدميين التشبه بالملائكة . والملائكة عنهم عبارة عن النفوس المحركة للسماوات .

قالوا : وكمالاتها تنقسم إلى ما بالقوة وإلى ما بالفعل ، فما هو بالفعل كونها على شكل كري ، وذلك بالفعل حاضر أبدا . وما لها بالقوة الهيئة بالوضع والأين ، فكل وضع ممكن لها ، وما لم يمكنها فلعدم ثباتها تحركت تبغيها ، فلا تزال تطلب وضعا بعد وضع ، وإنما قصده التشبه ببارئه في صفاته الكمال ، فهو يتحرك لإفاضة الجود على ما تحته من العوالم ، إذ ليست تختلف في التثليث والتربيع والمقابلة واختلاف الطوالع .

وهذا الكلام لا يقوم عليه برهان . فإن الحركة المشرقية هلا كانت مغربية ، وهلا كانت المغربية مشرقية . فأما عنوان أدلتهم في أنها حية فزعموا أن السماء متحركة .

قالوا: وهذا معلوم بالحسن والضرورة وكل جسم متحرك فله محرك، ولابد . وهذه مقدمة أخرى إذ لو تحرك الجسم بمجرد كونه جسما لكانت الأجسام كلها متحركة ، والمحرك لها إما أن يكون طبيعة لها كهوي الحجر إلى أسفل ، وإما أن يكون المحرك لها خارجا عنها كرمي الحجر إلى فوق فيكون قاسرا له على ذلك .

وأما أن تتحرك بإرادتها ويبطل أن تكون حركتها قسرية ، لأن محركها إما جسم فيلزم فيه ما لزم في هذا ، وإما أن نقول يحركها الله تعالى بغير واسطة .

قالوا : وذلك محال لأنه لو حركه من حيث إنه خالقه للزم أن يحرك كل جسم فلابد من اختصاص الحركة بمزية ، ولا يمكن أن يقال تحركها بالإرادة ، لأن إرادته تناسب الأجسام نسبة واحدة ، فلم خصت هذه بالتحرك دون غيرها ، والحركة الطبيعية فيها محال لأن الطبيعة تلزم ضربا واحدا ، ثم الحركة الدورية لا يصح ذلك فيها ، فإن كلا مضروب عنه ، فلا يلزم عودها إليه فتتساوى الأماكن . ونحن نسلم جميع ما ذكروا حاشا قولهم يبطل أن تتحرك لإرادة الله – تعالى – إذ يلزم في شكل السماء وتحركها على نقطتين ، ولم اختصت بهذه الصورة) (١) .

---

(١) معراج السالكين . للإمام الغزالي ص ٥٥ ، مرجع سابق .

ويستنبط من كلام الإمام الغزالي : (وهذا لا يقوم عليه برهان فإن الحركة المشرقية هلا كانت مغربية ، وهلا كانت المغربية مشرقة) ويستنبط من هذا ما يأتي :

أولا : أ – أن ما يصدقه العقل ما ثبت بالبراهين ، وأن ما لم يقم عليه برهان لا يمكن تصديقه ، وهذه قضية بدهية .

ب – أن مالم يقم عليه برهان لا يوصف بالصحة ، ولا يمكن وصفه بالحكمة ، ولا يقره منطق ، فكيف يمكن للعقل قبول ما لم يصح فضلا عن قبول كونه حكيما .

ج – أن الادعاء بلا دليل لا قيمة معرفية له . لأنه يكذَّب ويعارض فلا تقم به حجة ولا تنعقد به مسألة ، ولا يتقرر به حكم ، لأنه إما أن يكون وهما أو ظنا إن تجاوزنا كونه خرصا ، والوهم والظن لا يفيدان العلم فكيف يحصل بهما يقين ؟ وإذا تقرر كونه خرصا فلا يعدو كونه عبثا محضا فكيف يمكن تصديقه .

د – أن تقرير المسائل بلا حجة أو برهان يدل على صدقها يجوِّز إطلاق صحة الحكم بلا دليل ، والرأي بلا برهان ، ويفتح باب السفسطة والتلبيس على العقول ، كما لو قلنا الشمس تشرق من المغرب ، أو تغرب من المشرق ، في حين أنها تشرق من المشرق وتغرب من المغرب بداهة ، والبداهة منقدحة في الذهن لا تحتاج إلى برهان ، وقول الفلاسفة هذا يفتح باب الادعاء والزعم ، وبهما تنقلب الحقائق وتعكس المعارف ، فيجوز قياسا عليه أن يطلق على النور ظلمة ، وعلى الظلمة نورا ، وتقوى نسبة التبادل في خواص المتناقضات وجواهرها ، وهذا مناقض للبداهة ، ناقض للمسلمات ، مفسد للحجج والبراهين ، وعليه فلا يكون للأدلة معنى ولا يقوم عليها اعتقاد .

وهذا مفهوم قول الإمام الغزالي الذي قرب فيه هذه المفاهيم الدلالية الفلسفية إلى العقل ، ثم دعا العقل إلى إقامة البرهان على صحتها ، ولما لم يقم على ذلك برهان تحققت في الذهن حتمية المقابلة والموازنة بين ماله برهان يقوم به من المسائل ، وما لا برهان له وتتحتم قضية لاختيار ، أي اختيار ما أقام البرهان على صحته على ما لم يقم عليه برهان، وهذا ترجيح دلالة ترجيح اختيار ما قام عليه الدليل على ما ثبت بطلانه لكونه غير قائم على دليل .

ثانيا : أما عن نقد الغزالي أدلة الفلاسفة على زعمهم أن السماء حية بقوله :

(ونحن نسلم جميع ما ذكروا حاشا قولهم يبطل أن تتحرك السموات الإرادة الله إذ يلزم ذلك في شكل السماء وتحركها على نقطتين ، ولم اختصت بهذه الصورة) ، وهذا ردا على إجابة افتراض الغزالي الجدلي في إطار نقض آرائهم : (وإما أن نقول يحركها – أي الأجسام في السماوات – بغير واسطة . قالوا : وذلك محال لأنه لو حركها من حيث كونه خالقها للزم أن يحرك كل جسم فلابد من اختصاص الحركة بمزيه ، ولا يمكن أن يقال تحركها الإرادة لأن إرادته تناسب الأجسام نسبة واحدة فلم خصت هذه بالتحرك دون غيرها ...) .

ومن تقريبات الإمام الغزالي في هذا الزعم عند الفلاسفة إلى الذهن لتمثل أمام الترجيحات الدلالية ما يأتي :

أ – أن الزعم بأن الأجسام السماوية لا تتحرك بإرادة الله تعالى ظاهر البطلان ، لأن محركها إن لم يكن الإرادة الإلهية للزم أن يحركها غيرها وهذا بين البطلان ، لأن شيئا في الكون لا يتحرك أو يسكن بدون إرادة الله تعالى ، ولأنه لو حركها غير الإرادة لكان المحرك مشاركا الله تعالي في تدبير حركتها ، وإذا جاز القول بأن الإرادة الإلهية لا تحركها جاز أن ينسحب ذلك على خلقها فيقال إنها لم تخلق بإرادة الله تعالى ، وهذا باطل ، لأن شيئا في الكون لا يشذ عن إرادته تعالى جوهرا أو عرضا ، فلم خصت هذه بالإرادة دون تلك

ب – لو جاز القول بأنه يحركها واسطة لجردنا العلم الإلهي من العلم بالجزئيات ، ويترتب عليه : إما أن تحركها الطبيعة ، أو أنها تتحرك بحركة ذاتية ، ولا دخل لطبيعة الأشياء في حركتها أو سكونها ، كما لا دخل لخصائصها في التأثير على حركتها ، لأن خواص الأشياء لا تؤثر بذاتها ، فالخواص تدبير إلهي إن شاء أجرى مؤثراتها وإن شاء عطلها .

والقول بالتخصيص تصرف عقلي لم يقم على تخصيصه دليل من الخالق ، ولا تخصيص بلا مخصص ، والتخصيص بلا مخصص باطل فبطل زعمهم أن الأجسام لا تتحرك بإرادة الله تعالى وإنما بواسطة .

ج – القول بالتحريك بواسطة يلزم ، إما أن يكون لانشغال الخالق – سبحانه وتعالى – بغيرها مما يصرفه عن متابعة حركتها الجزئية التفصيلية ، وإما أن يكون لعجز منه

– سبحانه وتعالى – عن تحريكها ، وكلا الافتراضين باطل ، لأن النقل أثبت لله تعالى الإرادة المطلقة في الإيجاد الكوني بما يقتضيه من خواص وذلك بالأمر الإلهي التكويني . قال تعالى : إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٨٣﴾ (١) .

ومن لطائف السياق القرآني أن ورد تنزيه الله تعالى بعد الآيات الكريمة التي قررت كنيونة التكوين بالفعل الإلهي وتصريف الموجودات بمقتضى الأمر الإلهي المتضمن صيرورة التكوين من العدم إلى الوجود بلا إسناد لواسطة ، أو فيض ، أو تولد ، أو طبع ، أو حركة ذاتية تضمن هذه اللطائف قول الله تعالى : فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ (أي تنزيه وتقديس وتبرئه من السوء للحي القيوم ، الذي بيده مقاليد السماوات والأرض، وإليه يرجع الأمر كله ، وله الخلق والأمر ، وإليه ترجع العباد يوم القيامة ، فيجازى كل عامل بعمله ، وهو العادل المتفضل)(٢) (والفاء – في قوله تعالى : فسبحان – للإشارة إلى أن ما فصل من شؤونه تعالى موجبة لتنزهه وتنزيهه أكمل إيجاب ، كما أن وصفه تعالى بالمسالكية الكلية المطلقة للإشعار بأنها مقتضيه لذلك أتم اقتضاء)(٣) .

والآيات الكريمة في سياقها البديع ونسقها الفريد ترد على الفلاسفة والدهريين والطبعيين ، من إسناد الفعل إلى الطبيعة أو الدهر أو التوليد ونقض مذاهبهم وإبطال معتقداتهم ، ففي هذه الآية الكريمة (إظهار فساد تمثيلهم ، وتشبيههم وضرب مثلهم حيث ضربوا لله – تعالى – مثلا وقالوا : لا يقدر أحد على مثل هذا قياسا للغائب على الشاهد ، فقال في الشاهد الخلق يكون بالآلات البدئية والانتقالات المكانية ، ولا يقع إلا في الأزمنة الممتدة ، والله – تعالى – يخلق بكن فيكون ، فكيف تضربون المثل الأدنى وله المثل الأعلى من أن يدرك) (٤) .

٢ – ومن نماذج التعريفات والترجيحات عند الإمام الغزالي – رحمه الله تعالى –

---

(١) يس : ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير

(٣) تفسير أبي السعود للآية

(٤) مفاتيح الغيب للإمام الرازي

قوله في بيان معجزات النبي ﷺ لاسيما معجزاته الكبرى وهي القرآن الكريم : (ثم هذا القرآن الذي عجز الخلائق عن آخرهم عن الإتيان بمثله إلى هلم جرا ، وكان ﷺ أميا نشأ بين أميين ، ولا معرفة لهم بالعلوم ، فأتى بهذا القرآن الذي اشتمل على علوم الأولين والأخرين ، وكل من شك في نبوته ﷺ فليتأمل بعده ﷺ عن العلوم ، ثم لينظر القرآن وما ينطوي عليه من الصنائع العلمية من الإلهيات والمنطيقات والجدل والخطابة وسائر الأشياء التي حصلها الأولون والآخرون من العلوم وسمته علما أو فلسفة ، وكيف فيه أشكال البراهين قائمة والجدل على وجهه ، والأقيسة على وجهها مع ما تجرد إليه من العلم الديني ، وهي سياسة الخلق المعبَّر عنها بالأحكام الشرعية ، وهو يتيم نشأ في حجر عمه لم تعلمه قريش ، ولا مارس علما ، ولو مارس علما ودرس لما انتهى أبد الآباد إلى النظم فضلا عن معانيه الغريبة ، وكل من حاول معارضة قصد معارضة النظم وهو قصاراه ، ثم لم يأت إلا بالكلام الغث المشترك ولو أنه تحري من تعاطي المعارضة إلى انطواء القرآن الكريم على هذه الصنائع العلمية ، وقصد تضمينها لما تعاطى المعارضة أبد الآبدين ، ولتقنع حياءا مما جاء به ، ومن شك في أن أمر إلهي وتأبيد رباني ، فقد طبع الله قلبه نعوذ بالله – تعالى – من ذلك) (١) .

وقد خلصت تقريبات الإمام الغزالي وجهة نظر المخالفين إلى الذهن لدقة الإفهام في عرض بديع مبهر للعقول ، وأثارت في نفس القارئ نَهمه في البحث عن المعرفة ، وولدت فيه القدرة على التأسيس على منهجه وتقريباته وتقريراته، وقد جاءت إشارته النقدية وتفصيلات رواة الموضوعية في نقض هذه الآراء ملهمة القارئ والمتعلم دلالات الترجيح ومثيرة ملكاته النقدية وطاقاته الذهنية وتوظيفها في معرض الإثبات والنفي .

فالإحالات إلى الواقع مسلك التزمه الإمام الغزالي في تقريباته الدلالية، والإشارة إلى المقارنات بين محاولات الهذيان الصادرة عن المعارضين لنبوة رسول الله ﷺ للإتيان بمثل آي القرآن الكريم ومحاولة معارضته من حيث البنى اللفظية والدلالية ، والتضمينات العلمية المعجزة ، وأخبار السابقين ، والأخبار بالمغيبات ، والنسق والسياق ، وبدائع النظم ، ودقائق المعاني التي اختص بها القرآن الكريم ، قد أبدت ترَّهات المعارضة ،

---

(١) معراج السالكين . للإمام الغزالي ص ٩٩ ، ١٠٠ ، مرجع سابق .

وهذيان صناعة معارضيه ، ومن ثم تعين بطلان إنكار نبوة النبي مُحَمَّد ﷺ بعجز قُدرهم وطاقاتهم من الإتيان بمثل القرآن الكريم ، فضلا عن معارضته ، وقد كان من رجاحة العقل الوثوق بإخبار النبي ﷺ عن الله تعالى ، ولو أن منكري رسالته ومعارضته تجردوا لهذا ما ذهبوا إلى إنكار نبوته أو معارضته .

ويجد القارئ نفسه من إحالات الغزالي التقريبية دفعا منطقيا على تغليب وجه الحق وترجيح الاهتداء إليه على النكوص عنه ، والتولي إلى إنكاره ومعارضته .

المطلب السابع

التأويل فيما يوهم ظاهره التشبيه

يعتبر « التأويل فيما يوهم ظاهره التشبيه » إحدى أبرز قواعد منهج الإمام الغزالي في التفكير العلمي في الرد على آراء المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة ، ونقض أطروحاتهم الفكرية وتصوراتهم العقدية فيما استنبطوه من ظواهر النصوص الخبرية كإخبار القرآن الكريم في بعض آية مما نسب إلى الله تعالى من « اليد » في قول الله تعالى : يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ [(١)] ، والعين في قول الله تعالى : تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾ [(٢)] ، وقوله تعالى : وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ [(٣)] والساق في قوله تعالى : يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ [(٤)] . والوجه في قوله تعالى: وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴿٢٧﴾ [(٥)] والاستواء في قوله تعالى : ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴿٥﴾ [(٦)] . وكذلك رضاه سبحانه وغضبه وسمعه وبصره في قوله تعالى : وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴿٢٢﴾ [(٧)] .

---

(١) الفتح : ١٠ .
(٢) القمر : ١٤ .
(٣) طه : ٣٩ .
(٤) القلم : ٤٢ .
(٥) الرحمن : ٢٧ .
(٦) طه : ٥ .
(٧) الفجر : ٢٢ .

والأصبع في أخبار السنة النبوية الشريفة (إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء ، ثم قال رسول الله ﷺ : اللهم مصرف صرف قلوبنا على طاعتك) (١) ، والنزول في الحديث المتفق عليه : (ينزل ربنا كل تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل والآخر فيقول : من يدعوني فأستجب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له حتى ينفجر الفجر) (٢) .

ويتوقف التأويل على ما يأتي :

١ – فقه اللغة العربية ، والدراية بأسرارها ، ومعرفة دلالات الألفاظ ومتى تحمل على الحقيقة ، ومتى تصرف إلى المجاز ، ومعرفة قرائن إجرائها على حقيقتها ، وصرفها إلى المجاز ، ومعرفة صور التمثيل والتشبيه التقريبيه التي تقرب المعاني إلى الذهن ، إذا ما وعرت دلالاتها ، أو ظهرت أو اختنقت على بعض العقول .

٢ – تحرير دلالات الألفاظ تحريرا دقيقا يقطع اللبس ويصرف ما يوهم خلاف مراد ظواهرها وتحرير مناط الدلالة ومعرفة القياسات اللغوية وغير ذلك ، ويساعد في دقة التحرير ما يأتي :

أ – معرفة دلالات السياق وبينات المساق ، والأشباه والنظائر .

ب – معرفة أسرار النظم القرآني الدقيق بما يحمله من صور الحكمة الدلالية والتي تحتاج إلى بذل المجهود الذهني والعقلي الفائق واستبطان معانيها وانتزاع الدلالات والمفاهيم التي قد تخفى على غير المدققين والمحققين ، وهذا وذاك يتوقف على معرفة سنن العرب في التعبير وبيانيات لغتهم وبديعها .

٣ – معرفة قواعد الاعتقاد الحق القائم على التنزيه المطلق لله تعالى عن الشبيه والمثيل والنظير والشريك وهذا يقتضي :

أ – صرف ما يوهم ظاهره مدلولات الحدوث ومظاهره وصوره عن الذات العلية .

---

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص

(٢) أخرجه الإمام البخاري : في كتاب الجمعة ، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل ، برقم ١١٤٥ ، والإمام مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة ، برقم ٧٥٨ .

ب – ضرورة معرفة إجراءات القياسات الحكمية والدلالية في فقه نصوص القرآن الكريم وأخبار السنة النبوية الشريفة الصارفة عن تشبيه الخالق سبحانه وتعالى بالمخلوقين ، كي لا يناقض أصل التنزيه فينزع إلى التشبيه ويقع في دلالات الحدوث .

٤ – الاحتراز من التوسع في التأويل لأن التوسع فيه قد يدفع بعض العقول إلى تعطيل النصوص عن دلالاتها وأحكامها ، وقصر التأويل على ما يوهم ظاهره التشبيه بصفات الحدوث ، وما قد يذري بعصمة الأنبياء ، وإلا لفسدت الشرائع ، وتعطلت الحدود ، وجوز الفساد ، بقياسات التأويل الفاسدة ، وإجراءاته الباطلة ، وقد يوقع التوسع في التأويل في الخوض في مسائل كثيرة تحول دون فهم المقاصد العقدية والتشريعية

٥ – معرفة ضوابط التأويل قبل الخوض فيه ، فإن هذا حافظ للفكر ، صائن له من الغرق في معانيه ، والتعثر بعد الإيغال فيه ، ومن ضوابطه ما يأتي :

أ – ألا يتعارض المعنى المؤول من النص مع الدلالات الظاهرة المحكمة فيه ، فإن ذلك يؤدي إلى تناقض الدلالات والإغراب عن المعنى الحقيقي للنصوص الكريمة .

ب – أن يكون بغرض التنزيه أو الإبانة عن وجه مشكل في الدلالة المثارة في الذهن ، المترائية للعقل . فإن لم يكن ثمة موضع إشكال أو وجه للبس فلا ينزع إلى التأويل.

ج – استيعاب اللغة العربية للتأويل بأن يتوافق التأويل مع أحد وجوه دلالات اللفظ في اللغة وطرائق العرب في التعبير والفهم فإن نبا المعنى المؤول عن دلالات وجوه اللفظ في اللغة واستعمالات العرب أو تناقض مع ذلك فسد التأويل ، لأنه يؤدي إلى مزيد من الإبهام والتلبيس .

د – وضوح المعنى المؤول في الذهن وعدم خفائه عليه ، فلا يكون أبعد عن الفهم من دلالة النص الظاهرة ، التي يراد صرف دلالاتها من الحقيقة إلى المجاز بدلالة القرائن الصارفة من المعنى لمقصد محمود ، لأن عدم وضوحه في الذهن يؤدي إلى الغموض ولم يأت النص الشرعي لذلك، وليس من الحكمة إيقاع الناس الحرج .

هـ – عدم الاعتساف في التأويل ، والتكليف في تلمس صوارف الألفاظ عن إرادة بعض معانيها ، وهذا ناشئ إما عن غياب فقه القرائن الضابط لصرف المعاني الظاهرة عما يوهم التشبيه أو اللبس ، وأما المحاولة فرض دلالة على اللفظ لا يتحملها وجه من وجوهه

في غياب القرينة الصارفة ، وعِيِّ الفهم وضحالة الإدراك .

و – عدم القطع بأن المعنى المؤول – في نصوص القرآن والسنة النبوية الشريفة الصفات الخبرية وغيرها مما يقتضيه التأويل بأنه الدال على مراد الله تعالى ، فمراد الله تعالى لا طاقة لنا بمعرفته فضلا عن القطع به ، فما التأويل إلا تصرف في المعنى لمحاولة إزالة اللبس لما عجز العقل عن تصور دلالة ظاهر النص .

هذا ويرجع الإمام الغزالي التأويل في كتابه قانون التأويل إلى التصادم في أول النظر وظاهر الفكر فيقول : (بين المعقول والمنقول تصادم في أول النظر وظاهر الفكر) [١] .

ويوضح الغزالي موقف الخائضين في التأويل فيقول : (والخائضون فيه تحزبوا إلى مفِرط بتجريد النظر إلى المنقول وإلى مفرط بتجريد النظر إلى المعقول ، وإلى متوسط طمع في الجمع والتلفيق .

والمتوسطون انقسموا إلى :

١ – من جعل المعقول أصلا والمنقول تابعا، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه.

٢ – من جعل المنقول أصلا، والمعقول تابعا فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه.

٣ من جعل كل واحد – أي من المنقول والمعقول – أصلا ويسعى في التأليف والتوفيق بينهما) [٢] .

ثم يتبع ذلك بما يفيد التقسيم إلى خمس فرق فيقول: (فهم إذن خمس فرق:

الفرقة الأولى : هم الذين جردوا النظر إلى المنقول وهم الواقفون على المنزل الأول من منازل الطريق القانعون بما سبق إلى أفهامهم من ظاهر المسموع ، فهؤلاء صدَّقوا بما جاء به النقل تفصيلا وتأصيلا ، وإذا شوفهوا بإظهار تناقض في ظاهر المنقول وكلفوا تأويلا امتنعوا وقالوا : إن الله قادر على كل شيء . فإذا قيل لهم مثلا : كيف يرى شخص الشيطان في حالة واحدة في مكانين ، وعلى صورتين مختلفتين ؟ قالوا : إن ذلك ليس عجبا في قدرة الله تعالى ، فإن الله تعالى قادر على كل شيء ، وربما لم يتحاشوا أن يقولوا :

---

(١) قانون التأويل . للإمام الغزالي ضمن مجموعة الرسائل ص ١٥٣ – دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت ، ط : ٤ / ٢٠٠٦ – ١٤٢٧ هـ .

(٢) المصدر السابق . بتصرف يسير .

إن كون الشخص في مكانين في حالة واحدة مقدور الله تعالى .

والفرقة الثانية : تباعدوا عن هؤلاء إلى الأقصى المقابل لهم ، وجردوا النظر إلى المعقول ، ولم يكترثوا بالعقل ، فإن سمعوا في الشرع ما يوافقهم قبلوه ، وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صورة الأنبياء ، وإنه يجب عليهم النزول إلى حد العوام ، وربما يحتاج أن يذكر الشيء على خلاف ما هو عليه ، فكل ما لم يوافق عقولهم حملوه على هذا المحمل ، فهؤلاء غلوا في المعقول حتى كفروا ، إذ نسبوا الأنبياء إلى الكذب لأجل المصلحة . ولا خلاف بين الأمة أن حو ذلك على الأنبياء صلوات الله عليهم يجب حز رقبته .

وأما الأولون – الفرقة الأولى – فإنهم قصروا – أي في النظر في التأويل – طلبا للسلامة من خطر التأويل والبحث ، فنزلوا لساحة الجهل ، إلا أن حال هؤلاء أقرب من حال أولئك – أي الذي غلوا في التأويل – فإن تخلص هؤلاء عن المضايق بقولهم إن الله على كل شيء قدير ونحن لا نقف على كنه عجائب أمر الله، ومخلص أولئك – أي الذين غلوا في التأويل – بأن قالوا : إن النبي إنما ذكر ما ذكره على خلاف ما علمه للمصلحة ، ولا يخفى ما بين المخلصين من الفرق في الخطر والسلامة) (١) .

هذا ويتلخص قول الإمام الغزالي في منزعي هاتين الفرقتين فيما يأتي:

١ – أن من قصَّر في التأويل أو رفضه نزل إلى ساحة الجهل وأطمئن به وإن رفض التأويل لعدم قدرته عليه وتقاصر مداركهم عن إدراك وجوهه ومخاطر عدم إجرائه ، وربما جوزوا التناقض الذي قد يرد على الذهن بقولهم إن الله على كل شيء قدير ، وصوغوا ذلك بزعمهم هذا من عجائب صنع الله تعالى !! .

٢ – أن المغالين في التأويل الذين قالوا به ونزعوا إلى التوسع فيه بلا قيد ولا ضابط ، وتحاكموا إلى العقل وأخضعوا النص له ، أفرطوا فيه وغالوا في طلبه فقد كفروا لأنهم نسبوا إلى الأنبياء الكذب إذ زعموا أنهم قالوا بذلك على خلاف ما علموه للمصلحة .

ويستطرد الإمام الغزالي في بيان فرق القائلين بالتأويل فيقول : (والفرقة الثالثة :

---

(١) المرجع السابق .

جعلوا المعقول أصلا فطال بحثهم عنه وضعف عنايتهم بالمنقول . فلم تجتمع عندهم الظواهر المتعارضة في بادئ الرأي ، وأول الفكر المخالفة للمعقول ، فلم يقعوا في غمرة الإشكال ، لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه وأنكروه ، وكذبوا راويه ، إلا ما يتواتر عندهم كالقرآن ، أو ما قرب تأويله من ألفاظ الحديث . وما شق عليه تأويله جحدوه حذرا من الإبعاد فرأوا التوقف عن القبول أولى من الإبعاد في التأويل ، ولا يخفي ما في هذا الرأي من الخطر في رد الأحاديث الصحيحة المنقولة عن الثقات الذين بهم وصل الشرع إلينا .

والفرقة الرابعة : جعلوا المنقول أصلا . وطالت ممارستهم له فاجتمع عندهم الظواهر الكثيرة وتطرفوا من المعقول ولم يغوصوا فيه ، فظهر لهم التصادم بين المنقول والظواهر في بعض أطراف المعقولات ، ولكن لما لم يكثر خوضهم في المعقول ، ولم يغوصوا فيه لم يتبين عندهم المحالات العقلية ، لأن المحالات العقلية بعضها يدرك بدقيق النظر وطويله الذي ينبني على مقدمات كثيرة متوالية ، ثم انضاف إليه آخر وهو : أن كل ما لم يعم استحالته حكموا بإمكانه . ولم يعلموا أن الأقسام ثلاثة : قسم علم استحالته بالدليل، وقسم علم إمكانه بالدليل ، وقسم لم يعلم استحالته ولا إمكانه ، وهذا القسم الثالث جرت عادتهم بالحكم بإمكانه ، إذ لم يظهر لهم استحالته ، وهذا خطأ ، كمن يحكم باستحالته إذا لم يظهر إمكانه ، بل من الأقسام ما لم يعلم إمكانه . بل من الأقسام ما لم يعلم إمكانه ولا استحالته ، إما لأنه موقف العقل ، وليس في القوة البشرية والإحاطة به ، وإما لقصور هذا الناظر وعدم عثوره على دليله بنفسه وفقده لمن ينبه عليه) [١] .

ثم شرع الإمام الغزالي في سرد بعض الأمثلة التي توضح ذلك فقال : (ومثال الأول من حس البصر : قصور الحس البصري عن أن يعرف عدد الكواكب أنه زوج أو فرد ، وأن يدرك عظم الكواكب مع بعدها على ما هي عليه .

ومثال الثاني : وهو القصور الخاص : قصور حس بعض الناس عن أن يدرك منازل القمر ، وظهور أربع عشرة منها في كل حال ، وخفاء أربع عشرة مقابل درج المنازل في الغروب والشروق ، وغير ذلك مما وقف عليه بعض الناس بحس البصر دون بعض .

---

(١) قانون التأويل . للإمام الغزالي ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

وكذلك يتطرق إلى إدراك العقل مثل هذا النوع بالتفاوت . وهؤلاء عاقل خوضهم في المعقولات لم يكثر عندهم المجالات ، فكفوا مؤنة عظيمة في أكثر التأويلات إذا لم ينتبهوا للحاجة إلى التأويل كالذي لم يظهر له أن كون الله – تعالى – بجهة محال ، إذا استغنى عن تأويل الفوق والاستواء وكل ما يشير إلى الجهة) [١] .

ويفهم من قول الإمام الغزالي أن من جعلوا المنقول أصلا لم تتوفر لهم الدربة في التأويل أو في صرف ظواهر النصوص الموهمة إذْ جافوا المعقول وأوصدوا بابه فشق عليهم درء التعارض وترتب عليه ما يأتي :

١ – عدم وضوح المحالات العقلية لديهم .

٢ – الحكم بإمكان ما لم يعلم استحالته .

٣ – عدم تمييزهم ما لم يعلم إمكانه ولا استحالته .

وهذا مما يوقعهم في إشكالات فهم ظواهر النصوص الموهمة للعقل .

أما الفرقة الخامسة في بيان الموقف من التأويل . فيقول الإمام الغزالي عنها : (هي الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول ، الجاعلة كل واحد منهما أصلا مهما : المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقا ، ومن كذب العقل فقد كذب الشرع ، إذ بالعقل عرف صدق الشرع ، ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبي ، والمتنبي، والصادق والكاذب ، وكيف يكذب العقل بالشرع ، وما ثبت الشرع إلا بالعقل.

وهؤلاء الفرقة المحقة ، وقد نهجوا منهجا قويما ، إلا إنهم ارتقوا مرتقى صعبا ، وطلبوا مطلبا عظيما ، وسلكوا سبيلا شاقا (...) نعم ، منه طالت ممارسته للعلوم ، وكثر خوضه فيها ، يقدر على التلفيق بين المعقول والمنقول في الأكثر بتأويلات قريبة ، ويبقى لا محالة عليه موضعان .

موضع يضطر فيه إلى تأويلات بعيده تكاد تنبو الأفهام عنها، وموضع آخر لا يتبين فيه وجه التأويل أصلا ، فيكون ذلك مشكلا عليه من جنس الحروف المذكورة في أوائل السور ، إذ لم يصح فيها معنى بالنقل ، ومن ظن أنه سلم من هذين الأمرين فهو إما لقصوره في المعقول وتباعده عن معرفة المحالات النظرية ، فيرى ما لم يعرف استحالته

---

(١) قانون التأويل ١٢٥ .

ممكنا، وإما لقصور عن مطالعة الأخبار ليجتمع له من مفرداتها ما يكثر مباينتها للمعقول[١] .

هذا وبشير الإمام الغزالي إلى ضرورة مراعاة الوصايا الثلاث والتي أراها ضوابط هامة للتأويل تجنبا للوقوع في الشطط العقلي والغلو أو التفريط في قضية التأويل ، وهذه الضوابط هي :

١ – لا سبيل للعقل إلى الاحاطة بكل صور التأويل (فلا يطمع في الاطلاع على جميع ذلك (...) قال تعالى : وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا [٢].

٢ – ألا يكذب برهان العقل أصلا ، فإن العقل لا يكذب ولو كان كذب فلعله كذب في إثبات الشرع (...) وإذا لم يكن من تصديق العقل لم يمكنك أن تتمارى في نقي الجهة عن الله تعالى ، وإذا قيل لك « إن الأعمال توزن » علمت أن الأعمال عرض لا يوزن فلابد من التأويل ، وإذا « سمعت أن الموت يؤتى به في صورة كبش أملح فيذبح » علمت أنه مؤول ، إذا الموت عرض لا يؤتى به إذ الإتيان انتقال ولا يجوز على العرض ، ولا يكون له صورة كصورة كبش أملح ، إذ الأعراض لا تنقلب أجساما (...) فإذا لابد من التأويل .

٣ – أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات ، فإن الحكم على مراد الله تعالى ومراد لرسوله ﷺ بالظن والتخمين خطر ، فإنما تعلم مراد المتكلم بإظهار مراده إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات ، ويبطل الجميع إلا واحدا فيتعين الواحد بالبرهان .

ولكن وجوه الاحتمالات في كلام العرب وطرق التوسع فيها كثير ، فمتي ينحصر ذلك فالتوقف في التأويل أسلم – أضف إلى ذلك – ضرورة عدم القطع بمراد التأويل على أن يقول هذا هو المعنى المراد من النص وليس غيره) [٣] .

وقد ألمع الإمام الغزالي إلى قضية خطيرة عد إغفالها أو عدم فهمها سببا رئيسا من

---

(١) قانون التأويل . للإمام الغزالي ص ١٢٦ .

(٢) الإسراء : ٨٥ .

(٣) قانون التأويل للإمام الغزالي ص ١٢٧ ، ١٢٨ . مرجع سابق

أسباب الاختلاف بين المتكلمين وهي ما يمكن أن نطلق عليها مصطلح « الوجود الخبري » أي الصور الموجودة في الخبر النصي ، وألمح إلى أن التصديق يرتبط بها وجودا وعدما ، ذلك أن كل صورة خبرية تتعلق بالحكم تصديقا أو تكذيبا ، تسليما أو تأويلا ، بيَّن أن « الوجود الخبري » هذا المصطلح الذي استنبطه من أقواله – له مراتب وهي ما أطلقت عليها « صورة الوجود الخبري المعقولة ، التي يستوعبها العقل وينقدح بها الذهن . وقد عرف الإمام الغزالي بكل مرتبة من هذه المراتب ، أو بالأحرى صور هذا الوجود ، ومثل لكل منها ، ويعتبر هذا تحريرا من الإمام الغزالي لمناط الفقه التأويلي .

وفي هذا يقول الإمام الغزالي : (فأقول التصديق إنما يتطرق إلى الخبر بل إلى المخبر ، وحقيقة الاعتراف بوجوه ما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام عن وجوده إلا أن للوجود خمس مراتب ، ولأجل الغفلة عنهما نسبت كل فرقة إلى التكذيب ، فإن الوجود ذاتي وحسي وخيالي وعقلي وشبهي ، فمن اعترف بوجود ما أخبر عنه الرسول ﷺ عن وجوده بوجه من هذه الوجوه الخمسة فليس بمكذب على الاطلاق ، فلنشرح هذه الأصناف الخمسة ولنذكر مثالها في التأويلات) [١] .

ويشرع الإمام الغزالي في بيان ذلك فيقول :

١ – أما الوجود الذاتي : فهو الوجود الحقيقي الثابت خارج الحس والعقل ، ولكن يأخذ الحس والعقل عنه صورة فيسمى أخذه إدراكا ، وهذا كوجود السماوات والأرض والحيوان والنبات ، وهو ظاهر ، بل هو المعروف الذي لا يعرف الأكثرون للوجود معنى سواه) [٢] كإخبار الرسول ﷺ عن العرش والكرسي والسماوات السبع ، فإنه يجري على ظاهره ولا يتأول) [٣].

٢ – وأما الوجود الحسي فهو يتمثل في القوة الباصرة من العين مما لا وجود له خارج العين ، فيكون موجودا في الحس ، ويختص به الحاس، ولا يشاركه غيره ، وذلك كما

---

(١) فيصل التفرقة . للإمام الغزالي ص ٧٩ من مجموعة الرسائل للإمام الغزالي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٨١ .

يشاهد النائم ، بل كما يشاهده المريض المتيقظ ، إذ قد تتمثل له صورة ولا وجود لها الخارج حسه ، حتى يشاهدها كما يشاهد سائر الموجودات الخارجة عن حسه ، بل قد تتمثل للأنبياء والأولياء في اليقظة والصحة صورة جميلة محاكية لجواهر الملائكة ، وينتهي إليهم الوحي والإلهام بواسطتها من أمر الغيب في اليقظة ما يتلقاه غيرهم في النوم وذلك لشدة صفاء باطنهم كما قال تعالى – حكاية عن مريم عليها السلام – : فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا (١) ، وكما أن النبي ﷺ رأى جبريل كثيرا ، ولكن ما رآه في صورته إلا مرتين ، وكان يراه في صور مختلفة يتمثل بها ، وكما يُرى رسول الله ﷺ في المنام ، وقد قال : « من رآني في النوم فقد رآني حقا فإن الشيطان لا يتمثل بي) (٢) . ولا تكون رؤيته بمعنى انتقال شخص من روضة المدينة إلى موضع النائم، بل هي على سبيل وجود صورته في حس النائم فقط) (٣) .

٣ – وأما الوجود الخيالي : فهو صورة هذه المحسوسات إذا غابت عن حسك ، فإنك تقدر على أن تخترع في خيالك صورة فيل وفرس ، وإن كنت مغمضا عينيك حتى كأنك تشاهده موجود بكمال صورته في دماغك لا في الخارج) (٤) .

ويمثل له الإمام الغزالي بقوله الرسول ﷺ (كأني انظر إلى يونس ابن متى وعليه عباءتان قطوانيتان يلبي وتجيبه الجبال والله تعالى يقول لبيك يونس) (٥) ، ثم يقول الغزالي : (والظاهر أن هذا إنباء عن تمثيل الصورة في خياله إذا كان وجود هذه الحالة سابقا على وجود الرسول ﷺ ، وقد انعدم ذلك فلم يكن موجودا في الحال ، ولا يبعد أن يقال تمثل هذا في حسه حتى صار يشاهده كما يشاهد النائم الصور ...) (٦) .

---

(١) مريم : ١٧ .

(٢) بدون (في النوم) قال العراقي متفق عليه من حديث أبي هريرة ، كتاب تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للزبيدي ، مرتضى ج٦ ص٢٦٦٠ مكتبة الشاملة الحديثة.

(٣) فيصل التفرقة للإمام الغزالي ص ٨٠ .

(٤) المرجع السابق ص ٨١ .

(٥) أخرجه الترمذي كتاب المناقب باب رقم ٥٩ ، ورقم الحديث ٣٨٦٥ ، وقال غريب ، كنز العمال ٥١٨/١١ كتاب آلي بالمكتبة الشاملة.

(٦) فيصل التفرقة للإمام الغزالي ص ٨١ .

٤ – وأما الوجود العقلي : فهو أن يكون للشيء روح وحقيقة ومعنى فيلقي العقل مجرد معناه دون أن يثبت صورته في خيال أو حسن أو خارج كاليد مثلا ، فإن لها صورة محسوسة ومتخيلة ، ولها معنى هو حقيقتها ، وهي القدرة على البطش ، والقدرة على البطش هي اليد العقلية ، وللقلم صورة ، ولكن حقيقته ما تنقش به العلوم ، وهذا يتلقاه العقل من غير أن يكون مقرونا بصورة قصب وخشب وغير ذلك من الصور الخالية والحسية) [1] .

ويمثل له الإمام الغزالي بحديث الرسول ﷺ: « آخر من يخرج من النار يعطى من الجنة عشرة أمثال هذه الدنيا » (٢) فإن ظاهر هذا يشير إلى أن عشرة أمثالها بالطول والعرض والمساحة وهو التفاوت الحسي والخيال ، ثم قد يتعجب فيقول : إن الجنة في السماء كما دلت عليه ظواهر الأخبار ، فكيف تتسع السماء لعشرة أمثال الدنيا ، والسماء أيضا من الدنيات ، وقد يقطع المتأول هذا التعجب فيقول : المراد به تفاوت معنوي عقلي لا حسي خيالي ، كما يقال مثلا : هذه الجوهرة أضعاف الفرس ، أي في روح المالية ، ومعناها المدركة بالحس والتخيل .

٥ – الوجود الشبهي: فهو أن لا يكون نفس الشيء موجودا لا بصورته ولا بحقيقته ، لا في الخارج ، ولا في الخيال ، ولا في العقل ، ولكن يكون الموجود شيئا آخر يشبهه في خاصة من خواصه ، وصفه من صفاته) [3].

ويمثل الإمام الغزالي لهذه الصورة فيقول: (فمثاله: الغضب والشوق والفرح والصبر، وغير ذلك مما ورد في حق الله تعالى، فإن الغضب مثلا حقيقة أنه غليان دم القلب لإرادة التشفي ، وهذا لا ينفك عن نقصان وألم، فمن قام عنده البرهان على استحالة ثبوت نفس الغضب لله تعالى ثبوتا ذاتيا وحسيا وخاليا وعقليا نزله على ثبوت صفة أخرى بصدر منها ما يصدر من الغضب كإرادة العقاب، والإرادة لا تناسب الغضب

---

(١) فيصل التفرقة للإمام الغزالي ص ٨٠ .

(٢) قال العراقي متفق عليه من حديث بن مسعود ، كتاب تخريج أحاديث إحياء علوم الدين الزبيدي ، مرتضى جه ص٢٠٩٧ ، رقم ٣٣٠٧ مرجع سابق.

(٣) فيصل التفرقة ص ٨٠ .

في حقيقة ذاته ، ولكن في صفة من الصفات وتقارنها ، وأثر من الأثار يصدر عنها وهو الإيلام) [١] ، ثم يعقب الإمام الغزالي على ذلك بقوله : (فهذه درجات التأويلات)[٢].

وهكذا يتضح أن هذه الصور هي الصور الوجودية للمعاني الخبرية ، وهي أصول للتصورات العقلية والحسية والمعنوية والخيالية والتمثيلة ولا تعدو كونها مدركات خبرية يدركها العقل ، منها ما يكون قابلا للتأويل ، ومنها مالا يجري فيه التأويل ، بل لا يجوز .

المطلب الثامن

الإحالة إلى دلالات التصريف الإلهي في الكون

إن المتأمل في مؤلفات الإمام الغزالي ومصنفاته يجد أنه يعوَّل على « الإحالة إلى دلالات التصريف الإلهي في الكون » بما حوى ، ويتخذها قاعدة منهجية في التأصيل لفكره ، والرد على والدهرين والملاحدة ، وقاعدة من قواعد منهجه الاستدلالي في إثبات القضايا ونفيها .

ولا مرية أن للإحالة إلى دلالات التصريف الإلهي في الكون دلالات قاهرة ، وبينات قاطعة على وجود الله تعالى ، وتصريفه ، وتدبيره وطلاقة إرادته ، ونفاذ مشيئته تعالى ، فضلا عن كونها حجج بالغة وبراهين ساطعه على إبطال دعاوى المدعين وبيان زيغ الزائغين ، وتثبيت يقين الموقنين وهداية الضالين من الخلق إلى الحق، وإرشادهم إلى سوء السبيل.

ولا ريب أن لهذه القاعدة المنهجية أثرا في الاستدلال يكمن فيما يأتي:

١ – أنها دلالات شاخصة باقية لم تزل في شخوصها شواهد قوية تفيد اليقين.

٢ – أنها دلالات لا يمكن لعاقل أن ينكرها ، ولا لجاحد أن يطمسها ، إذ كيف ينكر شواهد النشأة ومآلات التصريف الإلهي في الخلق والتكوين والإيجاد والإعدام ، وكيف ينكر دلالات التدبير الإلهي لشؤون المخلوقات .

٣ – أن الكون إلى جانب ما يحويه من مظاهر «التوازن الكوني والبيئي»، وأسرار الإعجاز الإلهي في النشأة والصيرورة والمالات يحوي دلالات « الانهيار الكوني » وما تدل

---

(١) المرجع السابق ص ٨٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٨٣ .

عليه من قاهرية القدرة الإلهية في الإيجاد والإعدام ، فالقادر على أن يجعل مكونات الكون والحياة متماسكة البنية والخلية قادر على تفكيك تلك البنى وتحليل هذه الخلايا الحية في أنسجتها المتسقة وسلب وظائفها ليحدث الموت والفناء * إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴿٤١﴾ (١) ، فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٨﴾ (٢) . إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ﴿١﴾ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ﴿٢﴾ وَقَالَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴿٣﴾ يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾ (٣) ، ٱلۡقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴿٢﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴿٣﴾ يَوۡمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلۡفَرَاشِ ٱلۡمَبۡثُوثِ ﴿٤﴾ وَتَكُونُ ٱلۡجِبَالُ كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ ﴿٥﴾ (٤).

٤ – أنها دلالات ملزمة لا يمكن نقضها أو معارضتها ، ولا يمكن التحدي بإيجاد مثلها ، فهي أقطع في الإثبات ، وأبْين في الاحتجاج ، وأثبت في البرهان قال تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام **لمن زعم الإحياء والأمانة وحاجه في ربه :** أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ

---

(١) فاطر : ٤١ . والقرآن الكريم مترع بالشواهد الدالة على ذلك ، فالقادر على إحداث حالة الاتزان بكامل قادرته ومطلق إرادته في صنع متقن ونسق بديع . قادر على أن يحدث فيها عوامل فنائها من ذات مكوناتها ، وإن كانت مظاهر الانهيار الكوني غير منظورة لأنها دلالات مستقبلية غير مرئية ، فإن الظواهر الكونية من الرعد والبرق والبراكين والزلازل – التي تقع في الكون ولا يمكن للعقل إنكارها ولا المناظر تجاهلها – دالة في شهود قاطع إن إمكانية الانهيار الكوني إلى جانب وتحلل الأنسجة وإعطاب الخلايا الحية في المخلوقات والحواس تدرك هذا وذاك ، والعقل بتدبره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد معاند مستكبر .

(٢) الرحمن : ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) الزلزلة ١ : ٥ .

(٤) القارعة : ١ – ٥ .

ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾[١] .

(ومعنى « فبهت الذي كفر » بقي مغلوبا لا يجد مقالا ، ولا للمسألة جوابا)[٢]، وعدول نبي الله إبراهيم عليه السلام عن الحجة الأولى « الإحياء والإماتة » إذ زعم الملك المدعي للألوهية أنه يحيي ويميت إذ أتى برجلين وقيل أحدهما لم يكن لضعف اعترى الحجة أو عائق ذاتي فيها أو خارج عنها جعلها غير صالحة للاحتجاج ، وإنما أرتقى بالاحتجاج لما هو أبعد عن يد الملك وتصرفه ، وإن كان زعمه الإحياء والإماتة بطريقته التي عرضها غير واقعي ولم يكن حجة قاطعة أمام حجة نبي الله إبراهيم عليه السلام ، وهذا ما يفهم من كلام الإمام الألوسي (ولما كان هذا – أي الاحتجاج – بمعزل من المقصود وكان بطلان من الجلاء والظهور بحيث لا يخفي على أحد والتعرض لإبطال مثل ذلك من قبيل السعي في تحصيل الحاصل أعرض الخليل عليه الصلاة والسلام عن إبطاله وأتى بدليل آخر)[٣] .

وقد جاءت اللفظة (بهت) بمعنى تحير ودهش وحكي عن بعض العرب (بهت) بفتح الهاء لازما، ويقال بَهَته وباهَته واجهه بالكذاب)[٤] وهي حالة نفسية تعتري المجادل، لا يمكنه معها إيراد الحج ومناقشة البراهين الصادقة لما يوقن في نفسه من ضعت حجته ، وفساد منطقه فتلزمه بذلك حجة المخالف في مواطن الحجاج .

وقد أدراك الإمام الغزالي أهمية هذه الأثار في المجادلة والحجاج فراح يعول عليها في بعض مؤلفاته في مواطن الحجاج ، ويبرز بدائع الصنائع في كون الله تعالى المنظور المترع بالشواهد الدالة على بديع صنعه وعظم تصريفه وتدبيره ، وينسج من دلائلها مقدماته ويرتب عليها نتائجه بطريقة تدهش العقل ، وتثير الوجدان ، وتدفع إلى مزيد تأمل ، ودقيق تدبر ، لما تتضمنه من لطائف الإلزام ، وقاهرية المحجة ، وقد رآه بابا عظيم النفع ، طيب الأثر في محاجة الدهرين والطبيعيين والفلاسفة الماديين وغيرهم فمن بارزهم بالحجة

---

(١) البقرة : ٢٥٨ .

(٢) مفاتيح الغيب . للإمام الرازي ٧ / ٣ دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط : ١٤٢٠/٣ هـ .

(٣) تفسير روح المعاني للإمام . الألوسي ٢ / ١٧ ، ١٨ دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ / ١٤١٥هـ ، وراجع : تفسير فضيلة الشيخ مُحَّد متولي الشعراوي للآية الكريمة / .

(٤) التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : صدقي مُحَّد جميل ٢ / ٦٢٢ ، دار الفكر – بيروت – لبنان ، ط : ١ / ١٤٢٠هـ .

، وألزمهم بالحجة . ومن دعاهم من المؤمنين إلى تثبيت اليقين وترسيخ الاعتقاد بوحدانية الله تعالى وقادريته وعظيم تدبيره .

وفي هذا يقول الإمام الغزالي في مقدمة كتابه " الحكمة في مخلوقات الله ﷻ " : (إنه لما كان الطريق إلى معرفة الله سبحانه والتعظيم له في مخلوقاته والتفكر في عجائب مصنوعاته ، وفهم الحكمة في أنواع مبتدعاته، وكان ذلك هو السبب لرسوخ اليقين وفيه تفاوت درجات المتقين وضعت هذا الكتاب منبها لعقول أرباب الألباب بتعريف وجوه من الحكم والنعم التي يشير إليها معظم آي الكتاب . فإن الله تعالى خلق العقول ، وكمل هداها بالوحي ، وأمر أربابها بالنظر في مخلوقاته والتفكر والاعتبار مما أودعه من العجائب في مصنوعاته ، لقوله سبحانه : قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴿١٠١﴾ (١) وقوله تعالى : وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ (٢) إلى غير ذلك من الآيات البينات والدلالات الواضحات التي يفهمها مدبرها ، والمترقي في اختلاف معانيها يعظم المعرفة بالله سبحانه التي هي سبب السعادة ، والفور وعد به الله تعالى من الحسنى وزيادة) (٣) .

ثم يقول : (وكلما ردد العقل الموافق النظر والتفكر في عجائب الصنع ، وبدائع الخلق ازداد معرفة ويقينا وإذعانا لبارئه وتعظيما ، ثم الخلق في ذلك متفاوتون ، فكل مثال من ذلك على حسب ما وهبه له من نور العقل ونور الهداية ، وأعظم شيء موصل إلى هذه الفوائد المشار تلاوة الكتاب العزيز ، وتفهم ما ورد فيه وتدبر آياته مع ملازمة تقوى الله سبحانه) (٤) .

والنماذج التي عرضها الإمام الغزالي من صفحة الكون المشهود في تدعيم إحالاته إلى دلائل التصريف الإلهي في الكون وكثرة ومفيدة لما لها من هذه الأثار العظيمة في

---

(١) يونس : ١٠١ .

(٢) سورة الأنبياء : الآية : ٣ .

(٣) كتاب الحكمة في مخلوقات الله ﷻ . للإمام الغزالي ص ٣ ، ٤ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

(٤) المرجع السابق ص ٥٣ .

النقض والبناء ، والإثبات والنفي ، مستدلا ببينات القرآن الكريم ، وقواطعه المبهرة للعقول. من هذه النماذج ما يأتي :

١ – الإحالة إلى الواقع الكوني المشهود وإلى بدائع الصنائع الإلهية في خلق الكواكب وظهورها وأفولها وصيرورتها ، ودلائل عظمة الخالق سبحانه وتعالى في الخلق والإبداع ، وشخوصها في حالة دلالية فائقة الصنعة قوية الاحتجاج ، ومن هذه الإحالات الإحالة إلى خلق الشمس وما ظهر من أسرار حكمة الله تعالى لها والإماءة إلى ما خفي من لطائف أسرارها مما لا تعلمه صور التكوين ودلالات الخلق ، فيقول في كتاب الحكمة في مخلوقات الله ﷻ تحت باب في حكمة الشمس (قال الله سبحانه: وَجَعَلَ ٱلشَّمۡسَ سِرَاجٗا[1] فالذي ظهر من حكمته فيها أن جعل حركاتها لإقامة الليل والنهار في جميع أقاليم الأرض ، ولولا ذلك لبطل أمر الدين ، أو لولاه كيف كان يكون الناس يسعون في معايشهم ، ويتصرفون في أمورهم والدنيا مظلمة عليهم ، وكيف كانوا يتهنون بالعيش مع فقدهم لذة النور ومنفعته ، ولولا ضياء نورها ما انتفع بالأبصار ولم تظهر الألوان ، وتأمل غروبها وغيبتها عمن طلعت عليهم وما في ذلك من الحكمة ، ولولاه لم يكن للخلق هدوء ولا قرار مع شدة حاجتهم إلى الهدوء وراحة إبدائهم ، وخمود حواسهم ، وانبعات القوة الهاضمة لهضم طعامهم وتفنيد الغذاء ، ثم كان الحرص لحملهم على مداومة العمل ومطاولته على ما يعظم مكانته في أبدانهم ، فإن أكثر الحيوانات لولا دخول الليل ما هدأوا ولا قروا من حرصهم على نيل ما ينتفعون به ، ثم كانت الأرض تحمي بدوام شروق الشمس واتصاله حتى يحترق كل ما عليها من الحيوانات والنباتات فهي بطلوعها في وقت غروبها في وقت في النور بمنزلة سراج لأهل بيت يستضاء به وقتا ويغيب وقتا ليهتدوا ويقروا وهي في حرها بمنزلة نار يطبخ بها أهل الدار حتى إذا كمل طبيخهم واستغنوا عنها أخذها من جاورهم ، وهو يحتاج إليها فينتفع حتى إذا قضى حاجته وسلمها لآخرين ، فهي أبدا منصرفة في منافع أهل الأرض بتضاد النور والظلمة على تضادهما متعاونين متظافرين على ما فيه صلاح العالم وقوامه ، وإلى هذه القضية الإشارة بقوله تعالى : قُلۡ

---

(١) نوح : ١٦ .

أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ [١] ، ثم يتقدمها وتأخرها تستقيم الفصول فيستقيم أمر النبات والحيوان ، ثم انظر إلى مسيرها في فلكها في مدة وهي تطلع كل يوم وتغرب بسير آخر سخر لها بتقدير خالقها . فلولا طلوعها وغروبها لما اختلفت الليل والنهار ، ولما عرفت المواقيت ، ولو انطبق الظلام على الدوام لكان فيه الهلاك لجميع الخلق .. الخ)[٢].

هذا كتاب الإمام الغزالي الحكمة في مخلوقات الله تعالى مترع بالشواهد الدالة على تعويله على هذه القاعدة المنهجية في تكوين بنى الاستدلال وبيان أوجه الدلالة فيها ، وبناء المقدمات عليها وانتزاع صورة الحكمية في نسيج محكم من الاستنتاجات العلمية التي يدعم رؤاه وتصوراته وآرائه في دحض شبهات المعطلة والمشبهة والدهرين والملاحدة والغلاة .

وقد تميزت إحالته إلى الواقع ببيان الذوات والطبيعة ، وإلى الخصائص والوظائف، والظواهر والمآلات ، والصيرورة والدلالات ، والحجج والبراهين ، وبشخوص المكان ، ودورة الزمان ، والهيئات ، والبنى التكوينية بنسق فريد ، وتصنيف بديع معتمدا على الاستقراء تارة والوصف ثانية ، وثالثة التحليل الدقيق ، والاستنباط الفائق ، وتارة خامسة دقة التكييف وحسن التوظيف ، مبرزا بعض أسرار الحكمة الإلهية في التكوين ، وعظمة الخالق في التدبير ، ومن ذلك نسب تكوين العناصر المكونة للكون والحياة ، ومقومات ذلك وما تتضمنه من الظواهر الكونية كظهور الكواكب وأفولها، وسر تكون المخلوقات ، وتنوع عناصر الاقتيات اللازمة لحياة الكائنات ، واستمرار بقائها ، والمطر وفوائده ودلالاته ، وتغاير الفصول ، وانتظام الكواكب إلى أجل معلوم في علم الله تعالى ، وضرورات الفناء ومظاهره ، وتماسك البنى وتحللها ، وغير ذلك مما لا يسع المقام لذكره وتحليل دلالاته .

وفي خاتمته للباب يؤكد الإمام الغزالي على ضرورة التأمل والنظر في آيات الله تعالى في الجماد والإنسان والطير والحيوان والماء والهواء ، وغير ذلك مما خلق الله تعالى في كونه ،

---

(١) القصص : ٧١ .

(٢) كتاب الحكمة في مخلوقات الله ﷻ ص ٥ ، ٦ .

وبين أهميته في حصول العلم والمعرفة بما يجب لله تعالى وما يستحيل عليه وما هو كائن في مقدوره ، ونافذ بمشيئته تعالى وإرادته ، مما لم يكن في وسع الخلق إحصاؤه وحصره ، فيقول – الإمام الغزالي – مؤكدا ذلك : (أعلم أن الباري سبحانه وتعالى شرف هذا الآدمي وكرمه ، فقال سبحانه : وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ (١) . فكان من أعظم ما شرفه به وكرمه العقل الذي تنبه به على البهجة وألحقه بسببه بعالم الملائكة ، حتى تأهل به لمعرفة بارئه ومبدعه بالنظر في مخلوقاته ، واستدلالا به على معرفة صفاته بما أودعه في نفسه من حكمة وأمانة ، قال الله العظيم : وَفِيٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ (٢) فكان نظره في نفسه ، وفيما أودع الباري سبحانه فيه من العقل الذي يقطع بوجوده ، ويعجز عن وصفه من أعظم الدلالات عنده على وجود بارئه ومدبره وخالقه ومصوره ، فإنه ينظر في العقل كيف فيه التدبير وفنون العلم ، ومستمر المعرفة ، وبصائر الحكمة والتمييز بين النفع والضر وهو مع القطع بوجوده لا يرى له شخصا ، ولا يسمع له حسا ، ولا يحس له مجلسا ، ولا يشم له ريحا ، ولا يدرك صورة ولا طعما ، وهو مع ذلك آمر ومطاع زيادة ، وراج ومفكر ، ومشاهد الغيوب ومتوهم للأمور ، اتسع له ما ضاق عن الأبصار ، ووسع له ما ضاقت عنه الأوعية ، يؤمن بما غيبته حجب الله سبحانه مما بين سماواته وما فوقها وأرضه وما تحتها ، حتى كأنه شاهد أبين من رأى العين ، فهو موضع الحكمة ومعدن العلم ، كلما ازداد علما ازداد سعة وقوة ، يأمر الجوارح بالتحرك فلا يكاد يميز بين الهمة بالحركة ، وبين التحرك بسرعه الطاعة أيهما أسبق وإن كانت الهمة قبل ، وهو مع تدبيره وعلمه وحكمته عاجز عن معرفة نفسه إذ لا يمكنه أن يصف نفسه بنفسه بصفة وهيئة أكثر من الإقرار بأنه مسلم للذي وصفه بالعلم ، ومقر بالجهل بنفسه ، وهو مع جهله بنفسه عالم وحكيم يفرق بين لطائف التدبير ، ويفرق بين دقائق الصنع ، وتجري الأمور على اختلافها ، فدل جهلة بنفسه ، وعلمه بما يدمر ويميز أنه مركب مصنوع مصوَّر مدبَّر متهور ، لأنه مع حكمته ، واتقاد بصيرته عاجز مهين يريد أن يذكر الشيء فينساه ، ويريد

---

(١) الإسراء : ٧٠ .

(٢) الذاريات : ٢١ .

أن ينساه فيذكره ، ويريد أن يُسر فيحزَن ، ويريد أن يغفل فيذكر ، ويريد أن يتنبه ويتيقظ فيسهوا ويغفل ، دلالة على أنه مغلوب مقهور ، وهو مع ما علم جاهل بحقائق ما علم ، ومع ما دبر لا يدري كم مدى مبلغ صوته ، ولا كيف خروجه ، ولا كيف اتساق حروف كلامه ، ولا كم مدى مبلغ نظره ، ولا كيف ركب نوره ، ولا كيف أدراك الأشخاص ، ولا كم قدر قوته ، ولا كيف تركبت إرادته وهمته ، فاستدل بعلمه وجسده عن حقيقة ما علم أنه مصنوع بصنعة متقنة ، وحكمة بالغة ، تدل على الصانع الخالق المريد العليم ﷻ ... الخ) [١] .

ولن يجد عقل العاقل بعد تلك الإحالات إلى الواقع مناصا من التسليم الكامل والإيمان الصادق بخلاف الغيب والشهود ، مما كان وما لم يكن وما هو كائن ، وما سيكون كيف يكون ، وأن الله تعالى خالق الكون ومسيره ومصيره ومدبره .

---

(١) الحكمة في مخلوقات الله ﷻ . للإمام الغزالي ص ٢٩ ، ٣٠ مرجع سابق .

الخاتمــة

تشتمل الخاتمة ما يأتي :

١ – النتائج .

٢ – التوصيات .

أولا : أهم النتائج :

١ – دراسة آراء الخصوم والتعمق في فهمها ومعرفة أهدافها ومقاصدها ومنازعها ومشاربها واتجاهاتها يفيد في تكوين رؤية علمية موضوعية عقلية دقيقة في نقد رؤاهم وتصوراتهم وآرائهم .

٢ – تمكن الإمام الغزالي من معالجة الإشكاليات الفكرية التي واجهته في بيان رؤيته المقاصدية والمنهجية ، والتي مثلت تحديا كبيرة افتقرت إلى عقلية موسوعية مبدعة تحررت من جمود التقليد ، وانطلقت إلى آفاق الإبداع .

٣ – تمكن الإمام الغزالي بحذقه ومهاراته ورؤاه الإبداعية من الدفاع عن مذهب أهل السنة والجماعة لاسيما مدرسته الأشعرية العريقة التي تمثل رؤية توفيقية وسطية بين النقل والعقل ، ودفاعه عن الإسلام وقضاياه من خلال رؤية مقاصدية منهجية منضبطة.

٤ – تغلب الإمام الغزالي على التناقضات العقدية والفكرية والمذهبية التي طفرت على الساحة الفكرية في عصره ممثلة اتجاهات متباينة أحيانا ومتناقضة أحيانا أخرى ، ورؤى فلسفية زائغ بعضها ومضطرب بعضها الآخر ، وقد تمكن من تقديم رؤية نقدية واعية أظهرت تهافتها وزيفها .

٥ – أهمية التكوين البناء المنهجي في التأسيس لمنهج على قادر على معالجة الإشكاليات الفكرية، فضلا عن تقديم تصور صحيح وأطروحات فكرية وعلمية مقاصدية ناضجة في سائر مجالات العلم والمعرفة .

٦ – حققت معالجات الإمام الغزالي المقاصدية والمنهجية تميزا بالغا في تحقيق مقاصدها وأهدافها ، وأثرت الجهود الفكرية والدعوية بفوائد منهجية مرشدة للفكر ، ضابطة للإدراك .

ثانيا : أهم التوصيات :

١ – العناية بشمولية المعرفة والتنوع العلمي والثقافي للدعاة إلى الله تعالى في مواجهة

التحديات المحدقة بالدين والأمة .

٢ – ضرورة عناية المراكز البحثية والفكرية برصد الظواهر الفكرية ومعالجتها في حينها لا تمثل اتجاهات تشكيلية تكوينيه غالية ومتطرفة، أو موهنه مفرَّطة لعقول الشباب ، وذهنية المجتمع .

٣ – الاهتمام بالدراسات المنهجية والمقاصدية والتأسيس لمنهج علمي منضبط ليكون مشروعا علميا يعنى به مفكرو الأمة وتدعمه المؤسسات الرسمية .

٤ – ضرورة العناية بدراسة التراث العلمي للإمام الغزالي والإفادة منه في مواجهة التحديات الفكرية وتكوين عقليات قادرة على التعامل برؤية إبداعية مع المستجدات الفكرية على الساحة الإسلامية في إطار الفقه المقاصدي للإسلام.

المصـــــادر والمراجـــع

١ – الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق د / صالح التميمي – دار المسلم للنشر – الرياض ، ط : ١ / ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م .

٢ – إحياء علوم الدين . للإمام الغزالي ، دار المعرفة – بيروت .

٣ – صحيح الإمام مسلم ، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٤ – تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، دار الكتب العلمية بيروت .

٥ – تأسيس التقديس . للإمام الرازي – الأشعري – ومنه رسالة الإمام العلامة أحمد الكلابي في الرد على من صاحب التأسيس . عنى بهما : أنس الشرقاوي – نشر دار نور الصباح ، لبنان ، ط : ١ / ٢٠١١ م

٦ – تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود ، دار إحياء التراث العربي.

٧ – تفسير الإمام الطبري، دار الغد العربي بدون تاريخ.

٨ – تفسير الإمام القرطبي ، دار الغد العربي بدون تاريخ .

٩ – تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، دار التراث بدون تاريخ.

١٠ – التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : صدقي مُحَمَّد جميل ، دار الفكر – بيروت – لبنان ، ط : ١ / ١٤٢٠هـ .

١١ – تفسير روح المعاني للإمام . الألوسي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط : ١ / ١٤١٥هـ ،

١٢ – تهافت الفلاسفة . للإمام الغزالي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط(١) ١٤٢١/٢٠٠٠م.

١٣ – الجام العوام من مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ .

١٤ – رسالة الإمام الغزالي إلجام العوام عن علم الكلام من مجموعة رسائل الإمام الغزالي .

١٥ – روح المعاني . للإمام الألوسي في معنى الاستواء على العرش

١٦ – روضة الطالبين وعمدة السالكين . للإمام الغزالي ، دار الكتب العلمية – بيروت

– لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦ – ١٤٢٧ هـ .

١٧ – سنن أبي دواد ، المكتبة العصرية. صيدا .بيروت. بدون تاريخ.

١٨ – سنن الترمذي ، تحقيق أحمد شاكروآخرون، الناشر شركة ومطبعة عيسى البابي الحلبي .مصر ط(٢) ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م .

١٩ – شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل . للإمام الغزالي ، تحقيق د أحمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد – بغداد ، ط : ١ / ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م .

٢٠ – صحيح الإمام البخاري . دار طوق النجاة .ط (١) ١٤٢٢هـ .

٢١ – عيون المناظرات للإمام اللسكوني تحقيق سعد غراب مع مقدمة وفهارس منشورات الجامعة التونسية ١٩٧٦م

٢٢ – فيصل التفرقة . للإمام الغزالي من مجموعة الرسائل للإمام الغزالي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: ٤ / ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

٢٣ – قانون التأويل . للإمام الغزالي ضمن مجموعة الرسائل – دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت ، ط : ٤ / ٢٠٠٦ – ١٤٢٧ هـ .

٢٤ – القسطاس المستقيم . للإمام الغزالي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ١ / ٢٠٠٦م – ١٤٢٧ هـ .

٢٥ – قواعد العقائد في التوحيد. للإمام الغزالي ضمن مجموعة الرسائل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: ٤ / ٢٠٠٦ – ١٤٢٧ هـ .

٢٦ – كتاب الحكمة في مخلوقات الله ﷻ . للإمام الغزالي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

٢٧ – كتاب فيصل التفرقة . للإمام الغزالي ، وانظر ما قبلها ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦ – ١٤٢٧ هـ . ضمن مجموعة الرسائل .

٢٨ – المختار من شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد . تأليف : الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام إبراهيم البيجوري . الأزهر الشريف – الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م ، ومقال عن أصول المذهب الأشعري على الشبكة العنكبوتية .

٢٩ – المذهب الأشعري أساسياته ومقاصده . مقال للدكتور : عبد القادر بطار ،

مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة Fmeoa.org ، تاريخ النشر ٢٠١٩/٥/١٠، وقد استشهد بكتاب الملل والنحل للشهرستاني .

٣٠ – المستصفى . لأبي حامد الغزالي ، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي . الناشر دار الكتب العلمية ، ط : ١ / ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

٣١ – مسند الإمام أحمد ، قص تخريج المحقق لمجموعة الرسائل – رسالة القول في مذهب التعليم وغائلته .

٣٢ – معراج السالكين . للإمام الغزالي . دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

٣٣ – مفاتيح الغيب . للإمام الرازي – دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط : ٣ / ١٤٢٠ هـ .

٣٤ – مقال: عبد القادر بيطار بعنوان الإمام المجدد أبو الحسن الأشعري
WWW.ARRABITA.MA

٣٥ – الملل والنحل للشهرستاني ط الحلبي.

٣٦ – المنطق والموازين القرآنية قراءة لكتاب القسطاس المستقيم للغزالي، المعهد العالي للفكر الإسلامي (الأبحاث العلمية) ، ط : ١٤١٨هـ .

٣٧ – المنقذ من الضلال . للإمام الغزالي ، تقديم أحمد شمس الدين ، دار الفكر – بيروت – لبنان ، ط : ٤ / ٢٠٠٦ – ١٤٢٧م .

٣٨ – منهج الإمام الغزالي في الجمع بين القياسين الأصولي والمنطقي . د عمر مبركي .
www.arrabita.ma. .

٣٩ – والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. للباقلاني، تحقيق: زاهد الكوثري مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:٣ / ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

الفهرس